



الجلسة 9911

الثلاثاء، 6 أيار/مايو 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد سيكريريس (اليونان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيينزيا
 باكستان السيد جادون
 بنما السيد ألفارو دي ألبا
 الجزائر السيد كودري
 جمهورية كوريا السيد هوانغ
 الدانمرك السيدة لاسن
 سلوفينيا السيد جيوغار
 سيراليون السيدة سولو
 الصومال السيد محمد يوسف
 الصين السيد غنغ شوانغ
 غيانا السيدة بيرسود
 فرنسا السيد دارمادياري
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد كيلبي

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/272)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد جيروم بونافون، الممثل الدائم لفرنسا، على عمله رئيساً للمجلس في شهر نيسان/أبريل. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفير بونافون وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/272)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعدها على طاولة المجلس.

اصطحبت السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريستيان شميت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن عدم موافقتنا المبدئية على حضور السيد كريستيان شميت في هذه الجلسة بصفته ما يسمى "الممثل السامي". لم يأذن له مجلس الأمن بهذه الصفة.

ونذكر بأن مسألة البوسنة والهرسك مدرجة في جدول أعمال المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. هناك ممارسة متبعة منذ ربع قرن من الزمان للموافقة على الممثلين الساميين. لذلك، وفي غياب ولاية مناسبة من المجلس، يظل منصب الممثل السامي شاغراً.

وفي ضوء ذلك، أود أنؤكد أنه لا يحق للسيد شميت التكلم باسم المجتمع الدولي ولا تقديم أي وثائق إلى مجلس الأمن.

مع ذلك، فإن مجلس الأمن لديه ممارسة يمكننا بموجبها الاستماع إلى مقدمي الإحاطات بصفته الشخصية. هذه هي الطريقة التي سنفسر بها وجود السيد شميت هنا اليوم. لكن، وبالنظر إلى أنه قد فقد

مصادقيته تمامًا من خلال محاولاته لاغتصاب السلطة في البوسنة والهرسك وأنه يبذل كل ما في وسعه لتقويض الحالة المتوترة بالفعل في ذلك البلد - وسأتكلم عن ذلك لاحقًا، في بياني الرئيسي - لا أنوي إضاعة الوقت في الاستماع إلى أفكاره المتحيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بملاحظات الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

تقرر دعوة الممثل السامي شमित إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة 272/S/2025 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد شमित.

السيد شमित (تكلم بالإنكليزية): سنحتفل بعد يومين، في 8 أيار/مايو، بذكرى مرور 80 عامًا على انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وهو اليوم الذي انتهى فيه عدوان هتلر أخيرًا، وإن كان ذلك بعدما تكبدت البشرية خسائر فادحة في الأرواح وألحقت بها ندوبًا لا تتدمل. ولا نزال ننعي ضحايا عدوان هتلر بعد مرور 80 عامًا. وفي الوقت نفسه، أدت تلك الأحداث إلى استنتاج مفاده أن منع اندلاع الحرب والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع أمر ممكن في إطار نظام قائم على القواعد: باتخاذ القرار 1031 (1995) في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995، فإن هذه الهيئة، أي مجلس الأمن الذي أتشرف بتقديم تقريرتي أمامه، هي الجواب الذي قدمه الذين كانوا ولا يزالون يؤمنون بأن العيش في سلام وحرية هو الحق الأساسي الأول والأهم المكفول لكل إنسان.

وبعيد ذلك، في نهاية شهر أيار/مايو، سيجتمع ممثلو بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والمجتمع الدولي ككل، إلى جانب ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، في دايتون، أوهايو، لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته الذي أنهى إراقة الدماء والإبادة الجماعية التي وقعت في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995. وأعادت الحرب في البوسنة والهرسك أهوالاً وفظائع ومعاناة إنسانية قديمة لم تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يكن إجراء اتفاقات دايتون لعام 1995، التي جاءت كرد فعل موفق لتلك الحرب، ممكناً إلا على أساس القواعد وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع، وتسوية تفاوضية تمهد الطريق في المنطقة لمستقبل مشترك بعد حل يوغوسلافيا. وتضمن اتفاق دايتون للسلام آليات مخصصة وأدوات للرقابة الدولية من أجل صون سلام مستدام يحترم حقوق الإنسان والديمقراطية الفاعلة.

ومع اقترابنا اليوم من هذين اليومين الهامين وقبل أن أبدأ بمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الممثل السامي للبوسنة والهرسك، أود أن أتوقف لبرهة للتفكير في تغليب قيمة الحياة على الموت وقضية السلام

على العداء والإنسانية على الوحشية. وفي هذا السياق، أشعر أنني مضطر لعرض انطباع شخصي أمام المجلس اليوم. ففي هذه الأيام، يتواصل معي على نحو متزايد مواطنون من جميع الخلفيات العرقية في البوسنة والهرسك ويسألونني: "هل يمكنك يا سيد شमित أن تحرص على عدم انزلاقنا في الحرب مرة أخرى؟" وأجيب على ذلك دائماً بأنني لا أرى خطر الحرب لأن لا أحد يريد أن يخوض تلك التجربة مرة أخرى. ومن المؤسف أن الخطاب السياسي التحريضي والإهانات وتجاهل الرعب والفظائع التي أسفرت عن ارتكاب إبادة جماعية في سربرينيتسا تثير الشكوك حول الإرادة السياسية لبعض الجهات الفاعلة لضمان استمرار وجود البوسنة والهرسك على النحو الذي تنص عليه المادة 1 من دستور البوسنة والهرسك، وهو المرفق 4 للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته. وأود أن أضيف أن المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لم تتابع في الواقع تلك المحاولات.

منذ أن عينني المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، بصفته الهيئة الدولية المختصة، في 27 أيار/مايو 2021، تشرفت بتقديم ثمانية تقارير إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته والمعروف أكثر باسم اتفاق دايتون للسلام. وأعيد التأكيد على صلاحياتي، التي منحها لي المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بصفتي الممثل السامي، وجرى تأييدها والترحيب بها في القرارات 1031 (1995) و 1174 (1998) و 1247 (1999) وغيرها من القرارات مرارا وتكرارا.

ولم يكن اتفاق دايتون وثيقة قانونية عادية. وبعد مرور ثلاثين عاماً على توقيعه، لا يزال الأساس للهيكल الديمقراطي والمتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك. ويشكل الملحق 4، دستور تلك الدولة، وثيقة معقدة جداً من شأنها أن تستفيد من تعزيز التنمية الديمقراطية. إن القواعد والضوابط والموازن المطبقة لضمان تمثيل الشعوب المؤسسة الثلاثة والشعوب الأخرى ومشاركتها في صنع القرار تشمل حقوقاً غير تمييزية لجميع الناخبين في البوسنة والهرسك. ولا تتسم جميع الشعوب المؤسسة بالوحدة السياسية، بل تسهم في إثراء مواقفها السياسية المختلفة بغض النظر عن خلفيتها العرقية أو الدينية. وهو ما سُلط عليه الضوء في الحكمين الصادرين عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2009 في ما يُسمى بقضية "سيديتش وفينسي ضد البوسنة والهرسك" وفي قرارات أخرى على غرار القرارات الصادرة في قضية كومشيتش وليوبيتش عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويجب تنفيذ تلك الأحكام التي تتناول الشروط المتعلقة بالانتخابات. وقد أعربت الأحزاب السياسية الكرواتية في البلد، وليس فقط الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك باعتباره الحزب الرئيسي الذي يدعمه أيضاً رئيس وزراء كرواتيا، عن موقفها بوضوح في هذا الصدد. كما أشار رئيس وزراء كرواتيا إلى أن هذه القضية تكتسي أهمية خاصة من أجل انضمام البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الوقت الذي تُدعى فيها البوسنة والهرسك للانضمام إلى المفاوضات المتعلقة بانضمامها مستقبلاً إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الحاجة إلى تعديل الدستور - ليس فقط في هذا السياق - واضحة ومهمة في آن واحد. ويجب ضمان ذلك من خلال السلطة التأسيسية لشعوب ومواطني البوسنة والهرسك

وممثليهم المنتخبين شرعياً. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور داعم في هذه العملية استناداً إلى صلاحياته المتفق عليها والواردة في اتفاق دايتون.

أود أن أقدم توضيحاً آخر: انتزع الاستعمار الحق في اتخاذ القرار الفردي والجماعي من أيدي الذين كان يقيمهم. أما في البوسنة والهرسك، فإن الحق في اتخاذ القرار بيد الجميع بحيث لا يُمارس من جانب واحد على نحو يخالف الدستور المتفق عليه دولياً والقوانين المتفق عليها، وإنما معاً من خلال وضعها وتعديلها. وتصف متطلبات الاتحاد الأوروبي، على النحو الذي تنص عليه معايير كوبنهاغن فيما يتعلق بضرورة إقامة دولة يحكمها القانون مقبولة دولياً من خلال إرساء مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها، المسار الذي يجب اتباعه. ويمكن عندئذٍ إنهاء الوضع الراهن للبوسنة والهرسك بناءً على إذن يمنحه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. وقد يهيئ ذلك أيضاً الظروف الملائمة لإنهاء التدريجي لولاية المؤسسات المخصصة الواردة في اتفاق دايتون للسلام.

وأود اليوم أن أبلغ المجلس بأن ظروف التنفيذ الكامل للجوانب المدنية من اتفاق السلام في البوسنة والهرسك قد تدهورت إلى حد كبير مقارنة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وعلى وجه الخصوص، شهد الربع الأول من هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في التوترات، وهو ما يرقى دون شك إلى أزمة استثنائية في البلد منذ توقيع اتفاق دايتون. وأود أن أؤكد أنني أرى أزمة سياسية، ولكنني لا أرى حتى الآن أي مؤشرات على وجود أزمة أمنية.

وكما يرد في تقريرتي (انظر S/2025/272)، فإن التدهور المفاجئ في الأوضاع يأتي من ردود الفعل على الحكم الابتدائي الصادر عن محكمة البوسنة والهرسك التي أدانت رئيس كيان جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، لتجاهله أحكاماً مؤسسية في تجاوز السلطة. وبعد التفكير في ما وقع، يبدو أن الإجراءات الأخيرة كانت بمثابة تنويع متعمد لسياسات تم التخطيط والإعداد لها لفترة طويلة، وهو ما كنت أشير إليه بانتظام في تقاريري السابقة. ولذلك، فإن التطور الأخير بدأ ببساطة من خلال استغلال الفرصة التي أتاحتها الحكم. وبعد صدور الحكم، كثف السيد دوديك هجماته على النظام الدستوري للبلد من خلال توجيه سلطات جمهورية صربسكا لاعتماد تشريع يحظر فعلياً القضاء وإنفاذ القانون على مستوى الدولة في جمهورية صربسكا، بل وطرح مشروع دستور للكيان، ملمحاً بذلك إلى الانفصال بحكم الأمر الواقع. وقد كُشف عن مسودة الدستور - وهي وثيقة معقدة للغاية - بعد فترة وجيزة من إعلان الحكم. والسرعة التي أُتيحت فيها للجمهور تلك الوثيقة ومشاريع القوانين تشير بقوة إلى أنها أُعدت قبل إعلان الحكم بوقت كافٍ.

أولاً، إن تلك القوانين والتشريعات تتعارض بشكل أساسي مع تنفيذ اتفاق دايتون للسلام ومرافقاته. ونتيجة لذلك، ألغت المحكمة الدستورية في البلد على الفور جميع القوانين التي أقرها المجلس الوطني لجمهورية صربسكا. ثانياً، إنها تعرض سلامة البلد الإقليمية والمجتمعية وشعبه للخطر من خلال اتخاذ إجراءات انفصالية. ثالثاً، إنها تتسبب أيضاً بانعدام الأمن القانوني والتنفيذي، وذلك بإنشاء قوانين ومؤسسات كيانية تتعارض وتتنافس مع قانون الدولة واختصاصها. وستكون المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق دايتون، مثل المحكمة الدستورية، مطلوبة للحيلولة دون انهيار البلد، وعندما يتعلق الأمر بحماية وظائف الدولة، فإن اختصاصاتي القانونية كممثل سام ستكون مطلوبة أيضاً. ونتيجة لذلك، تأثر التحالف على مستوى الدولة

بشكل خطير، وتوقف الزخم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقُوض الأداء الوظيفي للدولة وهُمِشَت الإصلاحات. ويمكن عكس هذه التطورات، ولكنها خطيرة ويجب معالجتها دون تأخير. وهذا يتطلب مشاركة فعالة من المجتمع الدولي.

وكما يرد في تقريرتي الحالي، يبدو أن الحالة الاقتصادية العامة مستقرة في الوقت الحالي، بالرغم من الأزمة الحالية. غير أن الحالة الديموغرافية في البلد لا تشهد أي تحسن. وتشكل الخسارة الفادحة في أعداد الشباب وذوي المهارات من السكان عائقاً أمام الاستدامة الاقتصادية والمجتمعية للبلد. ولفهم الخطر على نحو أفضل، يتعين توافر بيانات أكثر دقة، ويفضل أن يتم ذلك من خلال إجراء تعداد سكاني جديد. ولكن مما يؤسف له أن المناقشة المتعلقة بإجراء تعداد سكاني جديد ميسرة إلى حد كبير. ونحن في انتظار صدور التقرير الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التطور الديموغرافي في البلد في أي يوم الآن.

وإلى جانب التدهور البيئي الذي لا تخطئه العين والكوارث المتكررة، يمكن الاستنتاج أن الحياة اليومية في البوسنة والهرسك تزداد صعوبة. والدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى البوسنة والهرسك في مواجهة التهديد الوجودي محسوس في هذه الأوقات العصيبة التي تمر بها. وقد رد جميع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام وعدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة على هذه السياسات بالإعراب عن قلقهم، ودعوا إلى وقف هذه الأعمال التخريبية وأكدوا على جملة أمور منها دعمهم الثابت للتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام ووحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ولا بد من مواصلة هذه الجهود. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن لإعادة تأكيده التزامه القاطع بسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، بما يتفق تماماً مع اتفاق دايتون للسلام. وأعتبر هذا البيان بمثابة دعم عطوف للبوسنة والهرسك.

وألاحظ أن المجتمع الصربي لم يكتفِ لتوجيهات السيد دوديك غير القانونية. فعلى سبيل المثال، مورست ضغوط على ذوي الأصول الصربية الذين يعملون في مؤسسات على مستوى الدولة للتخلي عن وظائفهم، ولكن تلك النداءات والتهديدات قوبلت بالتجاهل إلى حد كبير. وبالرغم من الحالة السياسية الصعبة، لا يساورني أي شك أيضاً في التزام المجتمع الصربي بالمضي في المسار الأوروبي. وهذا ما عبرت عنه بوضوح أحزاب المعارضة والحزب التقدمي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وآخرون.

وقد تمكن المجتمع البوسني المسلم من الحفاظ على هدوئه رغم التوترات ومواصلة سلوك طريق الحوار الصبور للإبقاء على خيار الاندماج الأوروبي للبلد مطروحاً. أما بالنسبة للمجتمع الكرواتي، فقد لاحظت أيضاً استمرار الالتزام المؤيد لأوروبا وتزايد الاستعداد للمشاركة في الحوار بين الأعراق، بما في ذلك في النزاعات المحلية. وبدون الانحياز لأي طرف، فإن حالة المقاطعة الوسطى في موستار - والتي ترد بعض تفاصيلها في تقريرتي الحالي - تشكل مثلاً جيداً على ذلك. وفي هذه الحالة تحديداً، أفضل أن تتوصل الجهات الفاعلة المحلية إلى حل فيما بينها بدلاً من حل يأتي به المجتمع الدولي. إن النوايا الحسنة موجودة ويجب تشجيعها حتى تتمكن من التغلب على الضجيج المعطل الذي تنتشره بعض الجهات الفاعلة. إننا نضع ثقتنا في أولئك الذين لا يزالون ملتزمين بضمان التعايش السلمي في المدينة الواحدة، بما في ذلك في

الأحياء المختلفة. وقد اتخذ العمدة كورديتش ورئيس المجلس البلدي خطوات ملموسة نحو معالجة الحالة بطريقة سليمة. فلنتظر ونرَ.

ولكن واضحاً بأن أبناء شعب البوسنة والهرسك يستطيعون العيش مع بعضهم البعض، وهم يفعلون ذلك. ومعظم المجتمعات المحلية في البلد لا تدعم التطرف أو الانفصال. وهناك الكثير من الأدلة على ذلك في الحياة اليومية، ولكن السياسات المتمركزة حول العرق تبذل الكثير من الوقت في تقسيم المجتمعات بدلاً من توحيدها.

ونشهد التطورات الجيدة والسيئة في آن واحد. فما هو السبيل للمضي قدماً؟ كما ذكرت سابقاً، لا يزال التمييز مشكلة معقدة تتطوي على العديد من القضايا والمجموعات. ولذلك فإنني أجدد دعوتي إلى القادة السياسيين في البوسنة والهرسك للشروع في إصلاحات دستورية وقانونية شاملة لمعالجة هذه المشكلة.

وبينما يجب تحسين الإطار الدستوري، أظهرت المحاولات السابقة حساسية هذه المسألة. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن البوسنة والهرسك دولة مكونة من ثلاثة شعوب مؤسّسة وممثلة للأخريين وجميع المواطنين، وأنه يجب ضمان الحماية الممنوحة للجميع بالتوازي مع إزالة التمييز من الإطار الدستوري الحالي. وينبغي أن تهدف عملية الإصلاح الدستوري هذه أيضاً إلى معالجة الأولويات الرئيسية الـ 14 للمفوضية الأوروبية. وغني عن القول أن هناك قدراً كبيراً من التداخل بين الأولويات الرئيسية الـ 14 وأهداف خطة 2+5، والتي هي أساس مشاركتي، بقرار من مجلس تنفيذ اتفاق السلام. وسيادة القانون وترسيخه هما المسألتين الأهم. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً أن سبيل المضي قدماً يتطلب أن نعترف أيضاً بأن دايتون وخطة الاتحاد الأوروبي للإصلاح يعزز كل منهما الآخر. ومهمة تعديل الدستور بطريقة تتوافق تماماً مع معايير الاتحاد الأوروبي ليست سهلة بأي حال من الأحوال. وأقترح أن يقوم جميع المهتمين بضمان مستقبل مشرق ومزدهر للبوسنة والهرسك بتنظيم مؤتمر بشأن هذه المسائل.

ولا تزال مسألة ممتلكات الدولة في البوسنة والهرسك دون حل. ولا تزال هذه المسألة تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية في البلد. وبالنظر إلى التحديات الناجمة عن عدم وجود تشريعات حالياً على مستوى الدولة بشأن هذه المسألة، من الضروري أن يظل المجتمع الدولي منخرطاً في هذا الصدد. وكجزء من خطة 2+5، فإنني أتبع التزامي أيضاً بالشروع في عملية للتيسير.

ولذلك فإن التحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك معقدة ومتنوعة، ولكن لنكن واضحين: إن الأزمة الاستثنائية التي تواجهها البوسنة والهرسك حالياً هي نتيجة للهجمات الشديدة التي يشنها بعض القادة السياسيين ضد اتفاق دايتون للسلام، الذي ينطوي على النظام الدستوري والقانوني للبوسنة والهرسك، ولا علاقة لها بالاتفاق نفسه. يؤدي ذلك إلى إساءة تفسير اتفاق دايتون الذي يجب تطويره ومناقشته بشكل ديمقراطي لا التشكيك فيه. يجب أن يفهم الجميع في البوسنة والهرسك أنه لا يوجد فرد فوق القانون؛ على العكس، يجب على الجميع احترام سيادة القانون.

ختاماً، تواجه البوسنة والهرسك أوقاتاً عصيبة. فقبل 30 عاماً، ما كان لأحد أن يتوقع أن تكون هناك حاجة إلى المجتمع الدولي اليوم بهذا القدر. إلا أن اتفاق السلام الذي أقره مجلس الأمن قبل 30 عاماً

لا يزال الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه مستقبل البوسنة والهرسك - بسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. إن إعادة فتح اتفاق السلام أو إعادة تعريفه يثير تحديات تتعلق بأساس السلام والازدهار في البوسنة والهرسك.

هذا لا يعني أننا ينبغي ألا نتحدث عن إدخال التعديلات الضرورية واعتماد المواد الضرورية فيما يتعلق بالدستور. يتضمن الطريق إلى الأمام التصدي للتهديدات والهجمات التي تطل أسس الدستور، ويتضمن أيضاً تنفيذ إصلاحات ذات مغزى، بما في ذلك في سياق الاندماج الأوروبي. إن الأمر يتعلق بالتركيز على الاستقرار المؤسسي للدولة ووظائفها وتعزيز هذا الاستقرار ومواصلة تدعيم نزاهة الانتخابات في ضوء الانتخابات العامة في البلد التي ستعقد في عام 2026.

لم يكن القصد بتاتا من مكتب الممثل السامي، بوصفه مؤسسة دولية مخصصة، أن يكون ذا صفة دائمة. لكن تطلعات البوسنة والهرسك للاندماج في المؤسسات الأوروبية ستبقى، في المستقبل المنظور، على نظام اتفاق دايتون باعتباره الأساس لنظامها الدستوري بوصفها شخصا من أشخاص القانون الدولي أعيد تنظيمه بالكامل في استمرارية قانونية لجمهورية البوسنة والهرسك. ولا يوجد في البوسنة والهرسك كدولة أي أشخاص آخرون من أشخاص القانون الدولي.

ومع ذلك، يجب أن يكون واضحاً أن المجتمع الدولي لا يستطيع في نهاية المطاف تحديد مستقبل البلد. ويجب أن تأتي الدوافع والتوجيهات من المستوى المحلي. لذلك أدعو القادة السياسيين في البلد إلى مواصلة سعيهم لتحقيق الاندماج الأوروبي الكامل وتنفيذ الإصلاحات وبناء مجتمع ديمقراطي محكوم بشكل جيد يوفر الرخاء للأجيال الحالية والمستقبلية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه وعونه لمساعدة البلد وشعب البوسنة والهرسك على تشكيل مستقبلهم وتوفير الطمأنينة بأن الشعب في البوسنة والهرسك ليس منسياً.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع وحكوماتهم على الدعم الذي قدموه للبوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي. يكتسب هذا الدعم أيضاً أهمية خاصة فيما يتعلق بالقرارات التنفيذية الضرورية التي يتعين اتخاذها في إطار السلطة المخولة لي بصفتي الممثل السامي. ولكن ينبغي أن يكون ذلك الملاذ الأخير، عندما لا يكون هناك خيار آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شميت على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي كريستيان شميت على إحاطته. كما أرحب بحضور السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم، وكذلك ممثلي الاتحاد الأوروبي وكرواتيا وصربيا.

وكما سمعنا من السيد شميت، فإن البوسنة والهرسك تمر بأزمة سياسية ودستورية تتسم بتصاعد التوترات السياسية والشلل المؤسسي والخطاب الراديكالي والتهديدات بالانفصال. وتسعى الخطابات القومية

المستمرة والخبثية، مع ما تتطوي عليه من رسائل مثيرة للانقسام العرقي وعرقلة الحكم، إلى تقويض الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم المتوخاة بموجب الاتفاق. ولا يزال الوضع غير مستقر، وأي تدهور إضافي قد يعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر.

وكما أشار الممثل السامي في تقريره (انظر S/2025/272)، فإن الأحداث التي وقعت في البلد في الأشهر القليلة الماضية قد وضعت الكيانين - اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا - على طريق المواجهة المحفوف بالمخاطر. وذلك أمر مؤسف.

وفي هذا السياق، أود طرح النقاط التالية.

أولاً، تتمتع باكستان بعلاقات تاريخية وعريقة وأخوية مع البوسنة والهرسك وشعبها. وتكرر باكستان بحزم تأكيد دعمها لسيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها، وترفض رفضاً قاطعاً الخطاب الانفصالي الذي يسعى إلى تقويض وحدة أراضيها.

ثانياً، نحيط علماً بما أعلنته جمهورية صربسكا بشأن احترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون. ونأمل أن تكون هذه التصريحات مدعومة بإجراءات مواكبة لها.

ثالثاً، نشعر بالقلق إزاء الخطاب المشحون والإجراءات الأحادية الجانب التي تستهدف الهياكل والهيئات الدستورية وهيئات الحكم في البوسنة والهرسك. ونشير بقلق إلى إقرار كيان جمهورية صربسكا لقوانين مختلفة تسعى إلى الحد من اختصاصات مؤسسات الدولة وسلطاتها وتقويض عملها، فضلاً عن التحركات الرامية إلى اعتماد دستور جديد في جمهورية صربسكا. إن هذه التحركات التي تتعارض مع اتفاقات دايتون لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوتر ويجب أن تتوقف.

رابعاً، يجب وضع حد لاستخدام الخطاب الديني والعرقي التحريضي لإنكاء التوترات في البلد. إن تاريخ المنطقة المأساوي هو بمثابة تنذير صارخ بأن الكراهية القومية والعرقية والدينية والشقاق والتعصب يمكن أن تؤدي إلى أعمال عنف مروعة. لذلك نحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على التحلي بالحكمة والتصرف بمسؤولية وتجنب استخدام أي خطاب يسعى إلى زرع الشقاق بين الأعراق والأديان وإثارة التوترات.

خامساً، يحق للبوسنة، كدولة ذات سيادة، أن تختار تحالفاتها وشراكاتها الخاصة بها. وندعم تطلعاتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي ونحث على إجراء حوار بناء وتطوعي وشامل للجميع من أجل المضي قدماً في الإصلاحات.

وفي آذار/مارس، دعا المجلس بالإجماع إلى الالتزام باتفاقات دايتون، وشجع الطرفين على الدخول في حوار بناء. واليوم، نكرر تلك الدعوة.

ختاماً، إن التزام باكستان بسيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامة أراضيها لا يتزعزع. والطريق إلى الأمام واضح: يجب أن يحل الحوار محل الانقسام، ويجب أن يتغلب التعاون على المواجهة، ويجب أن تسود الوحدة على الخلاف. ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس ونبذ الخطاب المثير للانقسام والعمل

بشكل جماعي من أجل تحقيق سلام دائم. فجميع شعوب البوسنة والهرسك لا تستحق أقل من مستقبل مبني على الاحترام المتبادل والازدهار المشترك والسلام الدائم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتهنئة اليونان على توليها رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. ويتعهد الوفد الصيني بتقديم دعمه الكامل لكم ولزملائكم. كما أود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بفرنسا على عملها رئيساً للمجلس في الشهر الماضي.

أرحب في جلسة اليوم بفخامة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وكذلك بممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

في الآونة الأخيرة، وبعد أن أصدرت محكمة البوسنة والهرسك حكماً ضد زعيم جمهورية صربسكا، وبعد ذلك اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا سلسلة من القوانين، ازدادت حدة التوتر العرقي في البوسنة والهرسك وازدادت الخلافات السياسية. وهذا التطور مثير للقلق. إن التوتر الحالي لا يخدم مصالح أي طرف في البوسنة والهرسك، كما أنه لا يخدم السلام والاستقرار في البلد والمنطقة ككل. وأود أن أشير إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للوضع المتوتر الحالي هو احتجاج السيد شميت المتكرر بما يسمى بسلطات بون. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوتر والخلافات بين الطوائف في البوسنة والهرسك، بدلاً من نزع فتيلها، مما أدى إلى تفاقم الحالة السياسية الصعبة في البلد.

وأود أن أؤكد من جديد أن دور مجلس الأمن في تعيين الممثل السامي يشكل ممارسة مستقرة بالاتباع. ولم يقر المجلس تعيين السيد شميت. وفي الوقت نفسه، فإن نظام الممثل السامي وسلطات بون ترتيبات خاصة وضعت لفترة معينة. ولا ينبغي اعتبارها ترتيبات طويلة الأمد، ناهيك عن اعتبارها ترتيبات دائمة. وتدعو الصين جميع طوائف البلد إلى ضبط النفس والاستجابة بفعالية للنداءات التي وجهها المجلس في البيان الصحفي الصادر في آذار/مارس (SC/16033) وإلى تسوية الخلافات من خلال حوار صادق ومفتوح وبناء. وإذا سُمح للمواجهة بالتفاقم وأدى ذلك إلى تدهور الحالة الإقليمية وتصاعدها، فإن ذلك سيعرض بمصالح جميع طوائف البلد وكافة سكانها في نهاية المطاف. ويجب على المجتمع الدولي أن يعتمد نهجاً عادلاً ومتوازناً وحصيفاً وأن يهيئ الظروف المؤاتية لجميع طوائف البلد لحل النزاعات والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية والانحياز إلى طرف على حساب الآخر أو حتى فرض جزاءات انفرادية.

إن موقف الصين من مسألة البوسنة والهرسك ثابت وواضح. فنحن نحترم سيادة دولتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية والخيار المستقل الذي اتخذته شعبها لمستقبل البلد. وينبغي أن يتولى شعب البوسنة والهرسك في نهاية المطاف إدارة شؤونها الداخلية بصورة مستقلة، باعتبارها دولة ذات سيادة. ويجب أن تهدف المجموعات العرقية الثلاث في البلد إلى تعزيز تنميتها الوطنية ورفاه شعبها وأن تظل ملتزمة بالحوار البناء والعمل معاً للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد.

ونؤيد جميع الجهود التي تقضي إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ونشيد بالأدوار البناءة لصربيا وكرواتيا والبلدان الأخرى في المنطقة. ونأمل أن تصغي قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تماماً، أثناء تنفيذ ولايتها، لآراء جميع طوائف البلد وأن تحترمها. وستظل الصين ملتزمة

بإقامة علاقات ودية مع جميع طوائف البلد وبأداء دور بناء في صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك والهدوء في المنطقة.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نهنتكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ونود أن نشكر فرنسا على رئاستها خلال شهر نيسان/أبريل. ونرحب بحضور رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيدة جيلكا تسفيانوفيتش.

ناقش مجلس الأمن الحالة في البوسنة والهرسك ثلاث مرات في غضون أقل من ستة أشهر ويشهد ذلك على أن ما يحدث في البلد خطير للغاية فيما يتعلق بالأخطار التي تهدد السلام والأمن. وليس من المبالغة القول إن البلد يواجه أخطر أزمة سياسية داخلية يشهدها خلال فترة ما بعد النزاع، وهي أزمة ناجمة عن رغبة مجموعة من الجهات الفاعلة الخارجية ومؤيديها داخل البوسنة والهرسك في تنقيح هيكل دايتون ونظام توزيع السلطات في البلد. ونحن نشهد محاولات عنيدة لإعادة تشكيل البوسنة والهرسك وتحويلها من دولة لا مركزية إلى دولة وحدوية بالحد من السلطات والحقوق الواسعة للشعوب المؤسسة الثلاثة وللكيانيين.

وقد حذرنا في مناسبات عديدة من الخطر الجسيم الكامن في أي تنقيح للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. ووجه مجلس الأمن، في بيانه الصحفي الصادر في 28 آذار/مارس (SC/16033)، رسالة واضحة إلى جميع الأطراف مفادها أن اتفاق دايتون لا يزال حجر الزاوية في عملية التسوية السلمية وأن جميع الخلافات يجب تسويتها عن طريق الحوار بين البوسنيين أنفسهم والكيانيين والشعوب المؤسسة. وللأسف، تجاهل الأشخاص الذين ينبغي أن يهيئوا الظروف لتنفيذ الاتفاق هذه الرسالة التي لا لبس فيها.

ونشهد مرة أخرى كيف يواصل الشخص الذي نصب نفسه ممثلاً سامياً - بتواطؤ صريح، إن لم يكن بدعم من رعاته الغربيين - التدخل بلا وازع من ضمير في الشؤون الداخلية البحتة لدولة البوسنة والهرسك المستقلة. وهو يفعل ذلك هذه المرة بذرائع ملفقة لا صلة لها بمسألة دايتون ويحاول بذلك قطع الأكسجين عن الأحزاب السياسية في جمهورية صربسكا، بما في ذلك الأحزاب الممثلة في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وليس ذلك سوى محاولة مستمرة لإزاحة الشخصيات والقوى الأكثر شعبية في أوساط المجتمع الصربي عن المشهد السياسي في البوسنة والهرسك. وبدأ الأمر بالملاحقات القضائية السخيفة لرئيس جمهورية صربسكا ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان فيها. وجميع الأشخاص الذين ذكرتهم ممثلون منتخبون ديمقراطياً، تأكدت شرعيتهم وشعبيتهم الكبيرة مرة أخرى في الانتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ولم تؤد الإدانات التي صدرت بحق القيادات العليا للكيانات الصربية، ولا سيما صدور أوامر بإلقاء القبض على أولئك الأفراد للاشتباه في تقييضهم للنظام الدستوري، إلا إلى زيادة حدة التوترات في البلد والمنطقة ككل. فبدلاً من محاولة تخفيف التوترات، التي بلغت ذروتها بالفعل، نشهد العكس. وأشير هنا إلى الحادث الذي وقع في 23 نيسان/أبريل في شرق سراييفو، حيث حاولت مجموعة من مفتشي الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية تسليم أمر استدعاء لرئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك. ولا يوجد سوى مسمى واحد لذلك: إنه استنزاز - لا سيما وأن أحد مفتشي الوكالة يُشتبه في ارتكابه جرائم حرب ضد الصرب

في حين توجد صلات لمفتش آخر بجهاز مخابرات مسلمي البوسنة الذي كان نشطا خلال النزاع المسلح في الفترة 1992-1995.

ولا يسعنا إلا أن نستنتج أن السيد شमित شرع في القضاء تماما على كل ما هو صربي في البوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للمجلس أن يعلن أن هذه السياسة غير مقبولة على الإطلاق، لا سيما بالنظر إلى أنها تُنفَّذ نيابة عن الغرب. وبالتالي، أصبح الغرب متواطئا في حالة الفوضى الجارية التي تتضح بالدلائل على النزعة الاستعمارية، فضلا عن كراهية الأجانب.

ومن الواضح أن هذا السلوك الهدام يكمن في صميم الأزمة الحالية ويؤدي إلى تصعيد التناقضات بين شعوب البوسنة والهرسك ويحول دون التوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة للمشاكل الملحة ويزيد من احتمالات نشوب نزاع بدرجة خطيرة. وفي نهاية المطاف، تدفع هذه الإجراءات مجلس الأمن إلى الاجتماع مرارا وتكرارا لمناقشة مسألة البوسنة والهرسك.

إن أقل ما يقال عن المحاولات الرامية إلى إلقاء كل المسؤولية عما يحدث في البوسنة والهرسك على بانيا لوكا، وهو ما يُحتمل أن نسمعه في القاعة اليوم، هو أنها سخيفة. وذلك غير مفيد على الإطلاق. بل يجب أن ينصب التركيز على الأسباب الجذرية لظواهر الأزمات، وليس على نتائجها المنطقية. ونحن مقتنعون بأن تعريض الشعب الصربي للنزاع مرة أخرى ليس مجحفا ومتناقضا فحسب، بالنظر إلى ما يجري في الواقع، بل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة برمتها وأن يزيد من صعوبة إيجاد مخرج من هذا الطريق المسدود.

وهناك مخرج، وهو تخلص شعوب البوسنة والهرسك من الوصاية الخارجية التي تسمح وجودها ذاته. ويجب على المجلس مواجهة الحقائق واتخاذ قرار مسؤول بإغلاق مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك نهائيا، حيث أنه فقد أي قيمة مضافة منذ فترة طويلة وأصبح عاملا مسببا للنزاع. ونقترح أن يجري المجلس تقييما رصينا للحالة في البوسنة والهرسك، لا على أساس ما يقدمه الممثل السامي الزائف من تقييمات وتعليقات متحيزة بعيدة تماما عن الواقع، بل على أساس استنتاجاته الخاصة المبنية على واقع الحالة.

والأمر الذي يمكن أن يكون مفيدا في هذا الصدد هو التقارير التي تقدمها حكومة جمهورية صربسكا بانتظام إلى المجلس، بما في ذلك وثيقة جديدة عمناها باعتبارها وثيقة رسمية لمجلس الأمن يوم أمس، 5 أيار/مايو.

يقترح عدد من المتهورين استخدام عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) في التدخلات التي تنفذها وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك. إن هذه المقترحات عبثية وغير مقبولة على الإطلاق. وربما تؤدي هذه التدخلات إلى فقدان السيطرة على الحالة، مما قد يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. ونعتقد أن قيادة عملية ألتيا تدرك المسؤولية التي أناطها بها مجلس الأمن، وبالتالي لن تتصرف إلا في حدود ولايتها التي تستبعد أي تدخل في الشؤون السياسية لدولة ذات سيادة. ولا نرى ما يدعو إلى الزيادة الكمية للقدرات العملياتية لعملية ألتيا.

ونحن مقتنعون بأن أولويات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك لم تتغير، ألا وهي، تعزيز هيكل دايتون في البلد بكل الوسائل؛ والنهوض بمبادئ المساواة بين الشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين؛ وتخليص تلك الدولة الأوروبية من مكتب الممثل السامي الذي أصبح في الواقع أداة للقمع؛ وضمان الحق في التنمية المستقلة لشعوب البوسنة والهرسك.

وروسيا، من جانبها، وبصفتها إحدى الدول الضامنة لاتفاق دايتون، على استعداد للمشاركة بشكل بناء لضمان تسوية حقيقية بعد انتهاء النزاع بين البوسنة والهرسك.

السيدة سوالو (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أولاً أن أقدم تهاني سيراليون الخالصة إلى اليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو 2025. وأؤكد دعم وفد بلدي الكامل لليونان. كما أهنئ وفد فرنسا على إدارتها الفعالة خلال فترة رئاستها في نيسان/أبريل. وأرحب بمشاركة فخامة السيدة جيكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وكذلك ممثلي كرواتيا وصربيا ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، في هذه الجلسة. وأشكر السيد كريستيان شميت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على إحاطته وأحيط علماً بتقريره (انظر S/2025/272)، الذي يشمل الفترة بين 16 تشرين الثاني/أكتوبر و 15 نيسان/أبريل 2025، كما قدم من خلال الأمين العام.

وتتوه سيراليون بالدور الفعال لمكتب الممثل السامي في الإشراف على تنفيذ اتفاق دايتون للسلام لمدة 30 عاماً من توقيعه. ونقر بتقاني الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما وهو يواجه مواجهته محيطة سياسياً متزايد الصعوبة. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. ولذلك فإننا نرفض أي إجراءات تسعى إلى تقويض المكاسب التي تحققت بموجب اتفاق دايتون أو عرقلة عملية الإصلاح الضرورية لمسار البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - وهو مسار نعتبره جزءاً لا يتجزأ من السلام الدائم والاستقرار والازدهار لجميع أفراد شعبها.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الاتجاه المتصاعد للمعارضة السياسية ذات الدوافع العرقية وتصاعد الخطاب المثير للانقسام إلى أفعال قد تؤدي إلى تفكيك إطار دايتون. وتهدد هذه التطورات بتقويض النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبوسنة والهرسك، مما يعرض مؤسساتها ومواطنيها لخطر تجدد عدم الاستقرار. لقد تحمل شعب البوسنة والهرسك عواقب القومية العرقية في الماضي. لذلك من المثير للقلق بشكل خاص عندما يتورط القادة السياسيون والمؤسسات السياسية الموكلة بحماية السلام والاستقرار في تأجيل الانقسام، بدلاً من تعزيز الشمولية. وفي هذا السياق، تود سيراليون أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نؤكد على الأهمية الحاسمة لبناء توافق في الآراء في العمليات السياسية في البوسنة والهرسك، بما في ذلك ضمان المشاركة الشاملة والبناءة لجميع الأطراف السياسية الفاعلة. ونشيد بجهود التحالف الثلاثي الذي أثبت أن التعاون بين الكيانات ليس فقط ممكناً بل مفيداً أيضاً. وينبغي تعزيز روح التعاون هذه وتوسيع نطاقها، لا سيما في دفع عجلة الإصلاحات الضرورية في إطار جدول أعمال 2+5 ودعم مفاوضات

الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونذكر مدى تعقيد وتنوع المشهد السياسي في البوسنة والهرسك. إننا نحث الزعماء السياسيين على إعطاء الأولوية للوحدة الوطنية والحوار والتعاون، مع إبقاء رفاة الشعب في صميم أعمالهم. وفي هذا الصدد، نشجع على زيادة المشاركة مع المنابر المتعددة الأعراق والمؤسسات، مثل المجلس المشترك بين الأديان في البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية، لتعزيز الثقة والحوار والتماسك الاجتماعي.

ثانياً، نحذر من الخلط بين الأهداف السياسية الفردية والضغط الانفصالية والتطلعات الوطنية المشروعة. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء المبادرات التشريعية الأخيرة في جمهورية صربسكا التي تهدد بتصعيد التوترات وإيجاد حالة من عدم اليقين المؤسسي. ونحيط علماً بعملية الاستئناف الجارية وندعو جميع الأطراف إلى احترام نتائج الدعاوى القضائية والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض ثقة الجمهور في سيادة القانون. ونحث أصحاب المصلحة الوطنيين على إعطاء الأولوية للتدابير التي تتماشى مع رؤية البوسنة والهرسك الموحدة والمستقرة والمتطلعة إلى الأمام. تعترف سيراليون بدستور البوسنة والهرسك باعتباره الإطار القانوني الأعلى للدولة. ونعتقد أن استمرار الالتزام بالنظام الدستوري أمر أساسي للسلام الدائم، إلى جانب احترام سلامة وهوية كل كيان من الكيانات المكونة له. نشجع الجهات السياسية الفاعلة على العمل ضمن هياكل الحوكمة الشاملة في البوسنة والهرسك على جميع المستويات.

ثالثاً وأخيراً، نؤكد على الأهمية المستمرة للمشاركة الدولية في البوسنة والهرسك. ونقدر اهتمام مجلس الأمن الوثيق بالتطورات التي يشهدها العالم، كما يتضح من عقد اجتماعين هذا العام - وهو تأكيد على التزامه بتعددية الأطراف في وقت تتزايد فيه التحديات العالمية. كما نؤكد من جديد على الدور الذي لا غنى عنه للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس تنفيذ السلام والاتحاد الأوروبي، في دعم استقرار البوسنة والهرسك. ونشجع هذه الجهود على أن تظل هذه مركزة على السلام والتنمية في البلاد، بعيداً عن الاعتبارات الجيوسياسية المباشرة.

وفي الختام، تشيد سيراليون بالتقدم المحرز في إدارة مقاطعة برتشكو وتنتقل أطيح تمنياتها للإدارة الجديدة في مواجهة التحديات المستمرة. ونعترف كذلك بالمساهمات القيّمة لصندوق بناء السلام في النهوض بالخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطّة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، ونشيد بعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في تحقيق المصالحة للمجتمعات المتضررة. كما نقرّ بالالتزام الاتحاد الأوروبي الثابت تجاه تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك والاستثمار فيه، وندعو إلى استمرار التعاون البناء بين جميع أصحاب المصلحة بما يخدم مصالح شعبها.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي في البداية أن أشكر فرنسا أولاً على إدارة المجلس بنجاح خلال شهر نيسان/أبريل. وبالطبع، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، واليونان على توليكم رئاسة المجلس. وستحظى اليونان بكل دعمنا وتعاوننا. نرحب بالسيدة جيكا تسفيايوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ونود أن نشكر الممثل السامي شमित على تقريره (انظر S/2025/272) وعلى إحاطته اليوم.

اتسمت بداية هذا العام بتزايد التوترات في البوسنة والهرسك. ولقد كان للمجلس ردة فعل. وعقدنا جلستين سريتين بشأن البوسنة والهرسك، توجتاً بالموافقة بالإجماع على بيان صحفي (SC/16033). وأود أن أعيد التأكيد على الرسالة الموحدة التي وجهها المجلس إلى القادة في البوسنة والهرسك: تخفيف حدة التوترات السياسية، والانخراط في الحوار، والتمسك باتفاقات دايتون للسلام والدستور. وتؤيد سلوفينيا بقوة هذه الدعوات. ونحن ملتزمون بالتنمية السلمية للبوسنة والهرسك ومستقبلها داخل الاتحاد الأوروبي. بعد هذه المقدمة، أريد أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، تؤكد سلوفينيا من جديد التزامها الثابت بأولوية اتفاقات دايتون للسلام، ودعمنا القوي لولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك في الحفاظ على السلام والأمن، ولمكتب الممثل السامي. على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود، حافظت اتفاقات دايتون على البوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة ومستقلة ومتعددة الأعراق. ويجب على جميع الجهات السياسية الفاعلة ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال المثيرة للانقسام. ويجب أن يحترموا اتفاقات دايتون ودستور وقوانين البوسنة والهرسك احتراماً كاملاً. ومن أجل الحفاظ التام على سيادة القانون، يجب احترام قرارات جميع المؤسسات، بما في ذلك المحاكم والنيابة العامة والشرطة، ويجب اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وتعتقد سلوفينيا اعتقاداً راسخاً أن حماية السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها والحفاظ على طابعها الديمقراطي هي ركائز أساسية لمستقبلها.

ثانياً، إن الأزمة السياسية المستمرة التي لا تزال تعيق الأداء الفعال للدولة أمر مقلق للغاية وغير مقبول. وتدين سلوفينيا بشدة الإجراءات التي اتخذتها قيادة كيان جمهورية صربسكا، ولا سيما جهودها الرامية إلى إنشاء أطر قانونية ومؤسسية موازية. تمثل تلك التدابير تهديداً خطيراً للنظام الدستوري والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

ثالثاً، يجب على القادة السياسيين في البوسنة والهرسك احترام التطلعات الواضحة لمواطنيهم - أن يكون لهم مستقبل داخل الاتحاد الأوروبي. يتوقع المواطنون إصلاحات وتقدماً ملموساً واستقراراً، لا تجارب سياسية. إنهم يسعون إلى مجتمع تنغرس جذوره بقوة في سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقيم الأوروبية الأساسية. ولا مكان للخطاب التقسيمي والانفصالي في رحلة البوسنة والهرسك الأوروبية. ولا مجال لخطاب الكراهية أو تحريف التاريخ أو تمجيد مجرمي الحرب. ويجب ألا نتسامح مطلقاً مع مثل هذا السلوك الذي يتعارض أساساً مع مبادئ المصالحة والتعايش.

تُعد الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا هذا العام تذكيراً صارخاً بالعواقب المدمرة التي يمكن أن تنشأ عن الكراهية. وبدلاً من السماح للماضي بتأجيج الانقسامات، نحث جميع القادة السياسيين على إعطاء الأولوية للحوار البناء والمضي قدماً في الإصلاحات الضرورية ووضع مصالح مواطنيهم أولاً وفوق مصالحهم الخاصة.

وستواصل سلوفينيا دعم ومساعدة البوسنة والهرسك في طريقها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. ومن خلال القيام بذلك، فإننا لا نستثمر في نجاح البوسنة والهرسك فحسب، بل في أمن وازدهار ووحدة القارة

الأوروبية بأسرها. وبالنسبة للبوسنة والهرسك، أقول إن التزامها بالاتحاد الأوروبي يعتبر استثماراً استراتيجياً في مستقبل أوروبا السلمي والمزدهر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالمثل السامي وأشكره على إحاطته. كما أود أن أرحب بممثلي البوسنة والهرسك في القاعة اليوم. إنه لشرف لي أن أعود إلى مجلس الأمن وأن أرى بعض الزملاء المألوفين. أنا هنا اليوم بصفتي الجديدة كمبعوثة خاصة للمملكة المتحدة لغرب البلقان. وأنا هنا أيضاً لإظهار دعمنا لدولة البوسنة والهرسك ولمؤسساتها وللممثل السامي، ويقوم وزير خارجيتي اليوم بزيارة البوسنة والهرسك.

وكما قال آخرون، إنه عام مهم لمناسبات الذكرى السنوية: إنها الذكرى الثمانون لانتهاة الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة؛ والذكرى السنوية الخمسون للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تحثنا على مراعاة عدم التدخل عبر الحدود؛ وقبل كل شيء، ولأجل هذه الأغراض، فإنها الذكرى الثلاثون لا لسريبرينيتسا وحسب، بل أيضاً للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك بحد ذاته.

لكن، في الواقع، كانت البوسنة مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ أوائل التسعينيات، وفي بعض الأحيان كانت البوسنة أكثر قضية جسامة كان يتعين على المجلس التعامل معها. اتفاق دايتون هو أحد نجاحات المجلس. وبسبب ذلك، كرّس المجلس اتفاق دايتون للسلام في القرار 1031 (1995)، الذي اتُخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد مثّل ذلك عملاً شاقاً قام به أعضاء مجلس الأمن على مدار سنوات عديدة. إنه أمر غير اعتيادي، كما قال الممثل السامي ومتحدثون آخرون - فقد تضمن بعض عناصر التدخل المدني غير الاعتيادية للغاية، لكنه أوقف حرباً، ويجدر بنا أن نتذكر أن تلك الحرب كانت في ذلك الوقت أسوأ حرب شهدتها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ليس اهتمام المجلس بأمر ما استعماراً؛ وليس استعماراً أن نساعد البوسنة والهرسك في طريقها. وكما قال الممثل السامي، يمكن لدولة البوسنة والهرسك أن تتطور ديمقراطياً. وهذا نفسه مدوّن في دايتون ومع المؤتمرات المتعاقبة التي عقدناها بشأن السلام، التي عقدها مجلس تنفيذ اتفاق السلام، في المجلس التوجيهي. وقد أقرّ المجلس نتائج تلك المؤتمرات بشكل مختلف على مر السنين.

ويحدونا أمل كبير في أن تتمكن البوسنة والهرسك في يوم من الأيام من الخروج من دائرة اهتمام المجلس وأن تأخذ مكانها كعضو طبيعي وكامل العضوية في أوروبا. وينص اتفاق دايتون للسلام على دولة واحدة وكيانين وثلاثة شعوب مؤسسة لها. كما أن الممثل السامي مفوض من قبل اتفاق دايتون باعتباره المرجعية الفاصلة بشأن التنفيذ المدني لاتفاق السلام. وقد حظيت الصلاحيات التي يستخدمها بدعم مجلس الأمن. وهذا ليس لمرة واحدة؛ فما فتؤوا يتلقون الدعم واحداً تلو الآخر من قبل مجلس الأمن. وأريد أن أؤكد على ذلك. كما أود أن أشدد على أن اختيار الممثل السامي نفسه، بموجب اتفاق دايتون، يتم من قبل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ولا يتم اختياره من قبل مجلس الأمن، على الرغم من أن اهتمام مجلس الأمن كان يُستحضر من وقت لآخر، ولكن ليس عموماً؛ وأرغب في تصحيح ذلك. الباب

مفتوح أمام الأشخاص الذين غادروا المجلس التوجيهي والذين لم تتح لهم، بالتالي، فرصة المشاركة في اختيار الممثل السامي، للعودة إلى المجلس التوجيهي.

ولا تزال قضية البوسنة والهرسك حاسمة بالنسبة لمسألة الاستقرار والأمن في أوروبا. ويسعد المملكة المتحدة أن تتعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما. في خريف هذا العام، سنترأس عملية برلين التي تؤكد على التعاون الإقليمي بين بلدان غرب البلقان نفسها. وأريد أن أتوقف لحظة لأحيي عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا) التي تنفذ تفويضها بموجب الفصل السابع للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وأتفق مع الرأي القائل إنها لا تملك السلطة التنفيذية، ولكن التظاهر بأنها تملكها هو توصيف خاطئ لدورها. إن عملية ألثيا موجودة لدعم مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك والحفاظ على سلامة وأمن مواطني البلد. ومن الواضح - وقد سمعنا اليوم - أن هؤلاء المواطنين يريدون علاقات أفضل مع الاتحاد الأوروبي؛ ويريدون التكامل الأوروبي - الأطلسي. لقد سمعنا، خاصة من ممثلي باكستان وسيراليون، عن دعمهما القوي جداً لسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها واستقلالها، وأعتقد أن جميع المتكلمين في المجلس يريدون التمسك بذلك.

ولكن يجدر بنا أن نكرر أن هناك تهديداً واحداً لذلك اليوم، وهو يكمن في شخص رئيس كيان جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك. إن تحركاته الانفصالية وإدخاله لقوانين غير دستورية وتهديداته باعتماد دستور جديد مناهض لدستور دايتون تمثل تهديدات مباشرة لتلك السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال وتطلعات الشعب البوسني.

ما تحتاج إليه البوسنة والهرسك هو المزيد من السياسات التعددية. وليس هناك تهديد لكيان جمهورية صربسكا أو لكيان الاتحاد من خلال الاندماج في الاتحاد الأوروبي، أو من خلال مستقبل أوروبي - أطلسي. أكرر ذلك مرة أخرى: ذلك لا يشكل تهديداً لمواطني جمهورية صربسكا؛ ولا يشكل تهديداً للاتحاد. هناك العديد من النماذج في أوروبا للحكومات الوطنية ودون الوطنية. وأود أن أشير إلى أن الممثل السامي ما كان ليحتاج إلى استخدام سلطاته لو لم يتحدّ رئيس جمهورية صربسكا اتفاق دايتون على نحو شبه يومي. يتخذ الممثل السامي إجراءات ضد كل من يتحدى مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك؛ وقد تصادف أن أكبر التحديات في الوقت الحالي يأتي من جمهورية صربسكا، ولكن دور الممثل السامي هو دعم اتفاق دايتون للسلام ومساعدة مؤسسات الدولة على الازدهار والقيام بعملها.

ختاماً، أود أن أشير مرة أخرى إلى ما قاله المتحدثون الآخرون. تقع على عاتق المجلس - كما كان في تسعينيات القرن الماضي، وكما كان الحال عند إبرام اتفاق دايتون للسلام - مسؤولية دعم اتفاق دايتون للسلام، ودعم البوسنة والهرسك في رحلتها، وهي رحلة اختارها مواطنوها بحرية من أجل الاندماج الأوروبي، ومساعدة مواطنيها على الازدهار والرخاء.

السيد كودري (الجزائر): سيدي الرئيس، أود بدايةً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما أؤكد لكم كامل دعمنا خلال عملكم هذا الشهر. كما نهني الرئاسة الفرنسية للمجلس على قيادتها الموقفة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. كما أود أن أرحب بحضور فخامة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة

مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وكذا الممثلين الدائمين لصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي. وأشكر السيد كريستيان شميت على مداخلته.

نتابع بقلق التطورات السياسية التي عرفت في الأشهر الماضية في البوسنة والهرسك والتباين غير المسبوق بين الأطراف السياسية الرئيسية في البلد. فمن المؤسف أنه، وبينما كان ينبغي لنا أن نحقق هذا العام بالذكرى الثلاثين لانتها الحرب في البوسنة والهرسك، فإننا نشهد، بدلاً من ذلك، تدهوراً متزايداً في المشهد السياسي للبلد. إن هذه الحالة لا تضعف الثقة بين مكونات البلد وتؤخر عملية المصالحة فحسب، بل تقوض أيضاً التقدم المحرز في بناء الهياكل السياسية والاقتصادية للبلد. علاوة على ذلك، فإن الصراع المستمر وتصعيد التوترات لا يمكن أن يؤدي إلا إلى توسيع الانقسامات بين الأطراف السياسية الفاعلة وتهديد استقرار البلد.

وعلى ضوء ما سبق، أود اليوم أن أؤكد على ما يلي:

أولاً، من الأهمية بمكان التمسك باتفاق دايتون للسلام والتقيد الصارم بأحكامه بوصفه الأساس التوافقي الرئيسي للبوسنة والهرسك. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف السياسية لاحترام هذا الاتفاق ومرفقاته واستغلال التوازن الذي يوفره لتأمين مستقبل أفضل لشعب البوسنة والهرسك.

ثانياً، إن الخلافات والتوترات السياسية لا يجب، بأي شكل من الأشكال، أن تؤدي إلى تقويض العملية الديمقراطية أو تهديد استقرار البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري والمؤسساتي. وبالتالي، نشجع الجميع على الاسترشاد بفضائل الحوار البناء واستغلال كل السبل التي من شأنها تعزيز الشمولية والتقارب، بدلاً من التباين والانسداد السياسي، والحلول التوافقية، بدلاً من الاختلاف.

في الختام، نشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة على تركيز جهودها على تنمية البوسنة والهرسك التي يتطلع إليها جميع البوسنيين والكروات والصرب وتجنب أي عمل أو مسعى يمكن أن يؤدي إلى الانقسام أو تهديد وحدة البلد. وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر من جديد دعمها الكامل لسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبما يتماشى مع أحكام اتفاق دايتون للسلام.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أهنتكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأشيد بفرنسا على رئاستها الناجحة في شهر نيسان/أبريل. وأود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد كريستيان شميت، على تقريره الأخير (انظر S/2025/272)، وعلى مشاركته اليوم. وأرحب بالسيدة تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وكذلك بممثلي كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي، في جلسة اليوم.

كما سمعنا عدة مرات اليوم، يصادف عام 2025 مرور 30 عاماً على توقيع اتفاق دايتون للسلام الذي أنهى الحرب المروعة في البوسنة والهرسك. وقد أرسى اتفاق دايتون أسس السلام والاستقرار والتقدم. وينبغي اغتنام ذكرى هذا العام للتفكير في الإنجازات السابقة والتطلع إلى الأمام بشأن كيفية تسريع وتيرة التقدم.

وقد شهدنا للأسف في الأشهر الأخيرة تصاعداً كبيراً في التوترات الناجمة عن خطاب سلطات كيان جمهورية صربسكا والإجراءات التي اتخذتها ونشوب أزمة سياسية ودستورية. ويساور الدانمرك قلق بالغ إزاء تلك التطورات.

ويجب على جميع الجهات الفاعلة ضمان الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام وتنفيذه ويجب احترام استقلال السلطة القضائية. ويساورنا بالغ القلق إزاء الخطاب الانفصالي السائد والإجراءات الانفصالية المتخذة في الأشهر الأخيرة في جمهورية صربسكا تحت قيادة السيد دوديك. وتتعارض هذه الإجراءات مع اتفاق دايتون. وندين هذه الإجراءات لأنها تشكل تهديداً واضحاً للإطار الدستوري للبوسنة والهرسك وسلامتها. وهي تهدد عمل مؤسسات الدولة المركزية، وهو أمر أساسي للاستقرار والتقدم. وهذه الإجراءات ليست استفزازية فحسب، بل وخطيرة أيضاً لأنها تهدد الاستقرار في المنطقة الأوسع.

لا تزال الدانمرك ملتزمة بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية باعتبارها دولة واحدة وموحدة ذات طابع متعدد الأعراق. وينبغي أن يكون واضحاً أن اتفاق دايتون لا يعطي الحق للكيانات في الانفصال. وبالتالي، فإن أي محاولات من هذا القبيل غير مقبولة على الإطلاق.

إن التمسك باتفاق دايتون يعني أيضاً حماية المؤسسات المنبثقة عنه. وقد ضمنت تلك المؤسسات والآليات الاستقرار والتقدم خلال العقود الثلاثة الماضية. وتدعم الدانمرك تماماً عمل وجهود الممثل السامي ومكتبه. ويجب احترام دوره وقراراته من أجل تنفيذ الجزء المدني من اتفاق السلام. وكما علمنا، فقد عين المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الممثل السامي على نحو شرعي، وفقاً للإجراءات المعمول بها. وننتظر إلى اليوم الذي تنتفي فيه الحاجة إلى الإشراف الدولي، ولكننا لم نبلغ تلك المرحلة بعد.

ولا تزال الحالة الأمنية هادئة في الوقت الحالي. وننتي على عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لوجودها ودورها الحيوي في الحفاظ على السلام وضمان بيئة آمنة. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن أي خطابات أو أعمال استفزازية قد تؤدي إلى تصعيد التوتر.

وينبغي التركيز على ما يوحد مواطني البلد ويفيدهم، مثل التطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - وهو طموح مشترك بين جميع الأطراف في البوسنة والهرسك. والدانمرك أيضاً ملتزمة بذلك. ولذلك فإننا نشجع القادة على تسريع وتيرة الإصلاحات والاستفادة من الفرصة التي أتاحتها القرار المتخذ في آذار/مارس 2024 بفتح مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمجرد استيفاء الشروط. ونأسف للإجراءات الأخيرة التي تتعارض مع تلك الجهود، بما في ذلك تقليص الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والسياسيين المعارضين في جمهورية صربسكا.

في ختام بياني، أود أن أحيي ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا والناجين منها، حيث قُتل ما يقرب من 8 000 رجل وفتى على نحو منهجي. وستحل الذكرى السنوية الثلاثون بعد شهرين فقط. ونحن - المجتمع الدولي - نتحمل مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على ذكرى تلك الفظائع لضمان أن نتعلم منها كيلا تتكرر مرة أخرى أبداً. وينبغي اغتنام فرصة الذكرى السنوية الثلاثين لتعزيز المصالحة وإعادة تأكيد التزامنا بالحق والعدالة.

وتقف الدانمرك إلى جانب شعب البوسنة والهرسك في سعيه لبناء بلد ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستضمن لكم نجاح ولايتكم. ونشيد أيضاً بفرنسا لرئاستها الناجحة للمجلس الشهر الماضي. ويرحب وفد بلدي بفخامة السيدة جيكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وكذلك بوفود الاتحاد الأوروبي وصربيا وكرواتيا. نرحب بتقديم الممثل السامي لتنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك للتقرير السابع والستين (انظر S/2025/272).

أولاً، من المهم الاعتراف بأنه على الرغم من التحديات الواضحة التي لا تزال قائمة، فلا يمكن تجاهل التقدم الكبير الذي أحرزته البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار على مدى السنوات الثلاثين الماضية، بفضل الحوار السياسي والإطار الذي وضعته اتفاقات دايتون. وبسبب ذلك التقدم على وجه التحديد، يجب أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد التوترات في البلد نتيجة للأحداث السياسية الأخيرة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك لتقويض الاستقرار المؤسسي والديمقراطي في البلد. ومن بين التطورات الأكثر إثارة للقلق محاولات التجزؤ المؤسسي من خلال الترويج لدستور انفصالي، وإدانة رئيس جمهورية صربسكا لعصيانه قرارات الممثل السامي، واعتماد قوانين من شأنها تقييد حرية التعبير والحد من عمل منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت نفسه، لا يزال تنفيذ المرفق 7 لاتفاق دايتون يواجه تحديات أيضاً. وفقاً لتقرير عام 2022 الصادر عن وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك الذي اعتُمد في أيار/مايو 2024، لا يزال هناك أكثر من 91 000 شخص نازح داخليا. وفي المقابل، تشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن ما يقرب من 17 000 لاجئ من البوسنة والهرسك لا يزالون خارج البلد. علاوة على ذلك، هناك حالة لامرأة تبلغ من العمر 70 عاما من أصل صربي تعرضت للاعتداء في كانون الأول/ديسمبر 2024 بعد عودتها، وتسلط هذه الحالة الضوء على التحديات الأمنية المستمرة التي تواجه الأقليات التي تقرر العودة إلى أماكنها الأصلية. وبالإضافة إلى هذه الأرقام، تعرب بنما عن قلقها إزاء عدم وجود معلومات محدثة عن هؤلاء الأشخاص، الأمر الذي يحد من الاستجابات الوطنية التي يمكن القيام بها.

ونرى أنه من الضروري التركيز بشكل خاص على ما يلي. ترفض بنما رفضا قاطعا جميع أشكال إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب، لأن هذه الأعمال تنتهك مبادئنا وميثاق الأمم المتحدة وتنتهك العدالة بل والإنسانية نفسها. وبشكل أكثر تحديدا، نرفض التصريحات التي أدلى بها عمدة بلدية فلاسينيتشا، جمهورية صربسكا، الذي احتفى علنا في آذار/مارس من هذا العام، للأسف، بأشخاص أدانتهم المحاكم الدولية بارتكاب جرائم فظيعة. وقد سلطت هذه الأحداث الأخيرة الضوء على عودة خطيرة للخطابات العرقية والسياسية المثيرة للانقسام التي تهدد التقدم الكبير الذي تم إحرازه في العقود القليلة الماضية في مجال السلام والمصالحة.

وفي مواجهة هذه الصورة البانورامية المعقدة، كما فعل مجلس الأمن من خلال بيان صحفي قبل أكثر من شهر بقليل (SC/16033)، توجه بنما دعوة حازمة لإجراء حوار بناء بين جميع الأطراف. ويجب تجنب المزيد من التفكير في النسيج الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على جميع الأطراف التغلب على خلافاتهم وإعطاء الأولوية للسلام والرفاه الجماعي لجميع السكان، مع الامتنثال الصارم لاتفاقات دايتون وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة حماية سيادة القانون والنظام الدستوري والسيادة والسلامة الإقليمية باعتبارها ركائز أساسية للاستقرار والسلام المستدام في البلد.

كما تكرر بنما اقتناعها بأن المنظمات الإقليمية يجب أن تؤدي دوراً محورياً في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية داخل مناطقها. وفي هذا الصدد، ستواصل بنما مراقبة التقدم الذي تحرزه البوسنة والهرسك على طريق الاندماج الأوروبي عن كثب. وفيما يتعلق بتلك العملية، وبينما نرحب بمشاركة البوسنة والهرسك في خطة الاتحاد الأوروبي لتحقيق النمو في بلدان غرب البلقان، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة للانتهاء من خطة الإصلاح. وفي هذا السياق، نعرب عن ثقتنا في إمكانية تجاوز الخلافات بين مختلف الطوائف داخل البوسنة والهرسك من خلال الحوار البناء بدعم من الاتحاد الأوروبي وفي إطار اتفاقات دايتون للسلام.

وبينما نتفهم الشواغل التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالصلاحيات الواسعة للممثل السامي ونذكر بعض المسائل المتعلقة بنطاق مسؤوليته وحدود صلاحياته، وهي أمور تستحق الاهتمام، فإننا نؤيد الدعوة التي وجهها الممثل السامي نفسه اليوم إلى جميع الجهات السياسية الفاعلة لتعزيز التعاون واستئناف قنوات الحوار والعمل بشكل بناء على الإصلاحات التي من شأنها أن تيسر إحراز تقدم نحو سلام دائم.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشيد بفرنسا على إدارتها الناجحة للرئاسة في الشهر الماضي ونتمنى لليونان النجاح في توليها الرئاسة هذا الشهر.

وأشكر الممثل السامي شमित على إحاطته المفيدة. وتواصل جمهورية كوريا دعم جهوده القيمة لضمان تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. ويرحب وفد بلدي أيضاً بمشاركة رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاق دايتون للسلام، الذي أنهى النزاع ووضع الأساس للسلام والتعايش في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن الرحلة نحو السلام الدائم لا تزال غير مكتملة. ولهذا السبب، أعرب مجلس الأمن في بيانه الصحفي الصادر في آذار/مارس (SC/16033) عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة وحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الدخول في حوار صادق وبناء. وفي ضوء ذلك، يطرح وفد بلدي النقاط التالية.

أولاً، تدعم جمهورية كوريا بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. إن الالتزام بوحدتها باعتبارها دولة ذات سيادة مبدأً أساسياً في اتفاق دايتون، كما هو منصوص عليه صراحة في المادة الأولى. والاتفاق نفسه هو نتاج الجهود الدولية المبذولة لإنهاء المآسي التي شهدتها البلد في الماضي. ويجب على جميع الأطراف العودة إلى المبادئ الأساسية لاتفاق دايتون وروحه والامتناع عن الأعمال الأحادية الجانب أو الخطابات التي تقوض كيان دولة البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ثانياً، نحث جميع القادة السياسيين على احترام السلطة القضائية وشرعية مؤسسات الدولة. إن الحالات الأخيرة من تجاهل قرارات المحاكم أو عرقلة الولايات القانونية تهدد بالشلل المؤسسي وتقويض ثقة الجمهور. وقد يؤدي هذا التآكل بدوره إلى إضعاف شرعية الدولة وتهديد الاستقرار الإقليمي. ولهذا السبب أكد المجلس باستمرار على أهمية التمسك بالدستور والمؤسسات التي أنشأها اتفاق دايتون. ويجب أن تبقى المعارضة السياسية ضمن الحدود المؤسسية.

ثالثاً، تدعم جمهورية كوريا دعماً كاملاً عملية اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مفاوضات الانضمام التي بدأت في آذار/مارس 2024. وندعو جميع الجماعات التأسيسية إلى التعاون البناء والامتناع عن المقاطعة السياسية أو العرقلة التشريعية التي تعيق الإصلاح. وينبغي ألا يكون مسار الاتحاد الأوروبي - الذي اختاره الشعب - عرضة للخطر بسبب المصالح الحزبية القصيرة الأجل.

رابعاً، نؤكد مجدداً على دعمنا القوي لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك - وهي ركيزة من ركائز الاستقرار الإقليمي. وفي خضم التوترات المتزايدة بين المؤسسات على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانات، تؤدي قوة الاتحاد الأوروبي - عملية أثبتت دوراً حيوياً في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما نحتفل بمرور ثلاثة عقود على اتفاق دايتون، ينبغي أن نتذكر أن السلام لا يقوم فقط على غياب النزاع بل على الاحترام المتبادل وسيادة القانون والمساءلة الديمقراطية. ورغم أن الماضي المؤلم للمنطقة لا يزال حياً، فإنه يجب ألا يحدد مستقبلها.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي شमित على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم وعلى تقريره الأخير (انظر S/2025/272). كما أرحب بمشاركة رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

سأتوخى الإيجاز. إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالاستقرار في البوسنة والهرسك وباتفاق دايتون للسلام. وقد تابعنا الأحداث الأخيرة في البوسنة والهرسك بقلق. ونحث الزعماء السياسيين على وقف التصعيد وتجنب الأعمال التي يمكن أن تزيد من عدم الاستقرار أو العنف في البوسنة والهرسك وعلى الدخول في حوار بناء يؤدي إلى مزيد من الاستقرار.

وتعارض الولايات المتحدة بشدة الانفصال والخطاب المزعزع للاستقرار. وكما تردد حول هذه الطاولة، فإننا ندعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وطابعها المتعدد الأعراق.

وانطلاقاً من اتفاقات دايتون للسلام، نرحب بإسهام عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك في تهيئة بيئة يسودها الأمن والأمان في البلد. ونذكر أهمية مكتب الممثل السامي في دعم تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام.

وتدعم الولايات المتحدة البوسنة والهرسك في عملها لضمان مستقبل جميع مواطنيها. وينبغي لكل عضو في المجلس أن يدعم البوسنة والهرسك في تحقيق ذلك.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي كريستيان شميت على تقريره عن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/2025/272) وأرحب بمشاركة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وممثلي صربيا وكرواتيا ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

تشعر غيانا بالقلق إزاء التطورات المثيرة للقلق في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تسبب تصاعد التوترات في المشهد السياسي وعدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة 2+5 وعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أزمة غير عادية تتطلب اهتماما عاجلا.

وفي الوقت الذي يستعد فيه شعب البوسنة والهرسك للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام في وقت لاحق من هذا العام، ندعو القادة إلى تجديد التزامهم بمسار السلام والعمل معا لإعادة بناء الثقة والتفاهم. ولا يزال اتفاق دايتون للسلام يوفر إطارا متينا للمصالحة والسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ونشجع على تعزيز الدعم للجهود الجارية الرامية إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين.

ومن هذا المنطلق، تود غيانا أن تشدد على الرسائل التالية:

أولا، إن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خطوة مهمة بالنسبة للبوسنة والهرسك في تحويل واقعها الاجتماعي والاقتصادي. وأحطنا علما بتعثر الزخم منذ أن قرر الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2024 فتح مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك ونشجع على استمرار التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف.

ثانيا، يسلط تقرير السيد شميت الضوء على ضعف مشاركة المرأة على مختلف مستويات الحكومة وانخفاض نسبة تمثيلها في سوق العمل. ونعتقد أن مشاركة المرأة على قدم المساواة وتوليها أدوارا قيادية في الحياة السياسية والعامة أمران ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال زيادة مشاركة المرأة، تزيد احتمالات أن تكون القرارات شاملة ومستدامة ولا تقصي أحدا. ولذلك، نشجع السلطات المعنية على اتخاذ إجراءات فعلية لجعل التشريعات في جميع أنحاء البلد متماشية مع مبدأ المساواة بين الجنسين ولضمان المشاركة السياسية وتقاسم السلطة بين الرجال والنساء بمزيد من التوازن على جميع مستويات الحياة السياسية والعامة في البوسنة والهرسك.

ثالثا، يجب التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قلة فرص التقدم وغير ذلك من التحديات التي تؤدي إلى عدم رضا الشباب وارتفاع معدلات الهجرة. ولإطلاق الإمكانات الكاملة للشباب، يجب تمكينهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار والمساهمة في المجتمع بصورة مجدية. ونرحب بالجهود الجارية لتنفيذ برامج متعلقة بالشباب والسلام والأمن بدعم من صندوق بناء السلام.

أخيرا، فإن غيانا، باعتبارها مجتمعا متعدد الأعراق، تؤمن باستيعاب الجميع والمشاركة الكاملة للمجموعات العرقية كافة في عملية التنمية الوطنية. ونشدد على أهمية التمسك بأحكام الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونحث جميع الأطراف المعنية على التصرف وفقا لهذه الأحكام. ونكرر دعوتنا للزملاء السياسيين إلى إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية لجميع المواطنين من خلال الحوار البناء من أجل تناول الآراء المتباينة.

في الختام، تحث غيانا الجهات الفاعلة على جميع المستويات على مواصلة جهودها لضمان تحقيق السلام والأمن في البوسنة والهرسك واحترام سيادتها احتراماً كاملاً.

السيد محمد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأتمنى لكم التوفيق. وأشيد أيضاً بالوفد الفرنسي على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي. ونرحب ترحيباً حاراً بمشاركة البوسنة والهرسك، لا سيما مشاركة فخامة السيدة تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لحضور ممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي. كما يشكر وفد بلدي الممثل السامي على إحاطته.

إن عمل مجلس الأمن بشأن البوسنة والهرسك يجسد التزاماً مشتركاً بالسلام والاستقرار في غرب البلقان. وننوه بالتقدم المحرز منذ اتفاق دايتون للسلام، مع إدراكنا أن السلام الدائم يتطلب جهداً متواصلاً من جميع الأطراف المعنية.

وتتطوي التطورات الأخيرة على فرص وتحديات. ويدل تقدم البوسنة والهرسك نحو الاندماج في المؤسسات الأوروبية على إمكانية حدوث تحول إيجابي ويوفر أساساً للتعاون المستمر. وقد تبين من التجربة أن الحوار الشامل للجميع وبناء التوافق في الآراء أمران حيويان لتحقيق سلام مستدام. ونشجع جميع الأطراف على استخدام الأطر الدستورية القائمة لمواجهة التحديات من خلال التعاون البناء.

ويشير تمديد ولاية قوة تحقيق الاستقرار التي يقودها الاتحاد الأوروبي إلى استمرار الدعم الدولي. ولا يزال هذا الوجود يؤدي دوراً إيجابياً في الحفاظ على بيئة مؤاتية للحوار والتنمية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلم الضوء على ثلاث أولويات:

أولاً، يجب أن ندعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك الذي لا يزال أساس الاستقرار. وثانياً، يجب أن نشجع على إجراء حوار شامل للجميع يحترم مصالح كل الطوائف. وثالثاً، يجب أن نواصل الدعم البناء لمسار التنمية في البوسنة والهرسك، بما في ذلك تطلعاتها الأوروبية.

ويظل دور المجتمع الدولي دور الدعم والتيسير. ويجب التوصل إلى حلول مستدامة من خلال توافق آراء جميع الأطراف المعنية، مع الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بالاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها ويشجع العمل مع جميع الأطراف من أجل بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع ومتعدد الأعراق. ونحن واثقون من إمكانية تحقيق نتائج إيجابية لجميع الطوائف والمنطقة ككل من خلال التعاون المستمر.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، سيدي الرئيس، أن أتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن. وأود أن أشكر الممثل السامي كريستيان شميت على الإحاطة التي قدمها للمجلس. ونرحب بحضور سعادة السيدة جيلكا تسفيانوفيتش، رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

بينما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقات دايتون - باريس هذا العام، تمر البوسنة والهرسك بوحدة من أخطر الأزمات السياسية والمؤسسية في تاريخها. فوحدتها مهددة. وتتعرض سلامتها الإقليمية للهجوم. إن النظام الدستوري الذي تأسس في عام 1995 قد بات يواجه تحدياً غير مسبوق وأحادي الجانب جراء القرارات التي اتخذها كيان جمهورية صربسكا، مما أدى إلى الحكم الذي أصدره القضاء في البلد ضد رئيس الكيان في 26 شباط/فبراير. إن تراجع القادة وبعض المسؤولين المنتخبين في جمهورية صربسكا عن مكاسب السلام من خلال استغلال الوضع القضائي لفرد ما، بغض النظر عن وظائفه أو وظائفها، أمر لا يتسم بحس المسؤولية. ويجب أن يحترم الجميع قرار المحكمة الدستورية بتعليق العمل بالقوانين الصادرة في جمهورية صربسكا في 5 مارس/آذار.

وتعرب فرنسا عن قلقها إزاء مشروع الدستور الجديد لـكيان جمهورية صربسكا الذي يشكل اعتداءً آخر على القانون العام للبوسنة والهرسك ووحدتها وسلامة أراضيها وتحدياً آخر لاتفاقات السلام. وترى فرنسا أن التهديدات التي وجهها قادة جمهورية صربسكا ضد مسؤولي الدولة بهدف إجبارهم على الاستقالة غير مقبولة. وفي مواجهة هذا الوضع، تكرر فرنسا دعمها لوحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وللنظام الدستوري ومؤسسات الدولة في سياق اتفاقات دايتون - باريس. ويدعو المسار الأوروبي للبوسنة والهرسك إلى احترام سيادة القانون وقرارات المحاكم والحريات المدنية والبيئة المواتية للمجتمع المدني. وتدعو فرنسا قادة جمهورية صربسكا إلى الامتناع عن السير في طريق الانفصال الذي سيكون على حساب مواطني البوسنة والهرسك من خلال المساس بالمنظور الأوروبي للبلد. لقد كان قرار المجلس الأوروبي بفتح مفاوضات انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي رسالة تشجيع وثقة. ومن المؤسف أن بعض الجهات السياسية البوسنية الفاعلة لم تتخذ إجراءات في هذا الصدد.

يُبنى السلام في القلوب والعقول. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم أو مستقبل أوروبي مشترك دون أفق مشترك في البوسنة والهرسك وغرب البلقان. يصادف هذا الصيف مرور 30 عاماً على الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا التي ستبقى جرحاً غائراً في قلب أوروبا. أود أن أترحم هنا على ضحايا الإبادة الجماعية. يجب أن يكون إحياء الذكرى فرصة لتيسير العمل المشترك من أجل تصالح حقيقي مع الذكرى. وسيستلزم ذلك احترام وتكريم جميع الضحايا المدنيين لنزاعات القرن العشرين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو معتقداتهم الدينية. ولكن لنكن واضحين: لا مكان لإنكار الإبادة الجماعية أو تحريف التاريخ أو تمجيد مجرمي الحرب المدانين في بلد ومنطقة أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

فقد جلبت اتفاقات دايتون - باريس السلام بعد أعنف نزاع شهدته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وبعد مرور 30 عاماً، تقع على عاتق المجلس مسؤولية الحفاظ على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من استقرار الوضع الأمني في البلد، إلا أن التاريخ علمنا ألا نقلل من شأن التهديدات التي يشكلها إضعاف المؤسسات ووصم مجموعة عرقية أو دينية ما ككل. ولا يزال الوجود الدولي في البوسنة والهرسك ضرورياً. فمنذ عام 2004، أدت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار والبيئة الآمنة في البلد. وفيما يتعلق بالجانب المدني من اتفاقات دايتون - باريس، تؤكد فرنسا مجدداً دعمها لولاية الممثل السامي. وستواصل فرنسا، باعتبارها شاهداً على

اتفاقات دايتون - باريس، دعم وحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل نفس الشيء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

وأشكر الممثل السامي كريستيان شميت على إحاطته. كما أرحب بحضور رئيسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك والمراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثلي كرواتيا وصربيا.

لا تزال اليونان تشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للتوترات السياسية في البوسنة والهرسك على مستوى الدولة والكيانين على حد سواء. ونأسف للقوانين والمبادرات التشريعية الأخيرة في جمهورية صربسكا التي تهدد بتقويض النظام الدستوري والوحدة السياسية للبلد. وتدعو اليونان جميع الجهات السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة السياسيين إلى وضع حد فوري لأي أعمال تخريبية تهدد استقرار البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري ووحدتها. إننا نؤكد على أن سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها ونظامها الدستوري واستقلالها السياسي، في ظل الاحترام الكامل لاتفاق دايتون للسلام، لا يمكن أن تكون موضع تساؤل ولن تكون كذلك. يجب على كلا الكيانين إبداء إرادة سياسية قوية والالتزام بحوار صادق ومفتوح وبناء، بحسن نية وثقة، من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين ضمن الإطار المؤسسي لاتفاق دايتون، وذلك لتجاوز الأزمة السياسية الحالية. في هذه العملية، يجب أن تظل وحدة البلد واستقراره السياسي - مع الاحترام الكامل لاستقلال البوسنة والهرسك وشخصيتها الدولية كدولة واحدة وموحدة وذات سيادة - بلا منازع ولا شك. وستواصل اليونان دعم أي جهود وساطة تبذلها اليونان لتحقيق هذه الغاية. علاوة على ذلك، نحث الأطراف على الامتناع عن الخطاب التقسيمي والانفصالي الذي يقوض الإنجازات التي حققها البلد منذ فترة طويلة نحو السلام والمصالحة والوحدة والمنظور الأوروبي للبلد.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاق دايتون للسلام - وهو اتفاق تاريخي أنهى حرباً مدمرة وعنيفة في قلب أوروبا. وعلى الرغم من وجود أصوات تطعن في أهميته اليوم، إلا أننا لا يمكننا التشكيك في الأهمية القصوى للاتفاق الذي نجح في تحقيق هدفه النهائي: إنهاء نزاع أوروبي مأساوي وإرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين في غرب البلقان. وتكرر اليونان دعمها الثابت لاتفاق دايتون للسلام ومؤسساته باعتباره حجر الزاوية للسلام والاستقرار والمصالحة في البوسنة والهرسك - وهو بلد يقع في جوارنا المباشر. كما أننا نرحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في البوسنة والهرسك والمنطقة الأوسع. إن تعزيز الهيكل المؤسسي في البوسنة والهرسك بروح من الثقة المتبادلة وعلى أساس الحوار الصادق ينبغي أن تسعى إليه جميع الجهات السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة في المنطقة.

علاوة على ذلك، تلتزم اليونان بقوة بالحفاظ على الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. وتظل مشاركتنا المستمرة في العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ودعمنا الكبير لها من بين أولوياتنا الرئيسية. ونكرر موقفنا الثابت بأنه ينبغي على جميع الأطراف المشاركة بشكل كامل وبناء من أجل تحقيق التطلعات الأوروبية للبوسنة والهرسك. وترحب اليونان بقرار المجلس الأوروبي الصادر في آذار/مارس 2024 بفتح مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك لأنه يجسّد التزام الاتحاد الأوروبي

القوي بالمنظور الأوروبي للبلد وجميع مواطنيه، وتتطلع إلى اعتماد إطار التفاوض مع البلد بمجرد استيفاء الشروط. يجب أن تتضافر جهود الكيانين لإنجاز إصلاحات جوهرية مطلوبة للاندماج الأوروبي للبلد، مع الاحترام الكامل لاتفاق دايتون للسلام.

في الختام، أود أن أكرر أن إعلان تسالونيكى الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان لعام 2003 قد أرسى المبادئ الأساسية لعملية التكامل الأوروبي، استناداً إلى رؤية أوروبية مشتركة للقيم الأساسية. من بينها الحوار والحل السلمي للنزاعات. ويبقى لكليهما أهمية قصوى لصون السلام والاستقرار في غرب البلقان.

أستأنف مهامى بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة تسفيانوفيتش.

السيدة تسفيانوفيتش (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في هذه اللحظة الحاسمة للبوسنة والهرسك بل ولمصادقية النظام الدولي الذي نعتمد عليه جميعاً.

على الرغم من أنني أترأس حالياً هيئة الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك، فإنني أتحدث إلى المجلس اليوم بصفتي الدستورية كوني العضو الصربي في تلك الرئاسة - الذي انتخبه مواطنو جمهورية صربسكا، أحد الكيانين المكونين للبوسنة والهرسك والذي تبلغ مساحته 49 في المائة من أراضي البوسنة والهرسك.

لم يكن اتفاق دايتون حلاً مثالياً ولكنه كان عملاً دبلوماسياً شجاعاً حقق التوازن بين ثلاثة شعوب وكيانين في دولة واحدة. ويظل الاتفاق معاهدة ملزمة قانوناً، مدونة في سجلات المجلس، ويمثل ملحقه رقم 4 دستورنا ويحدد ملحقه رقم 10 ولاية الممثل السامي. وقد أنشأ الاتفاق نظاماً لا مركزياً يقوم على توافق الآراء، وذلك تحديداً لتفادي هيمنة أي جهة فاعلة واحدة - محلية كانت أم أجنبية - على الجهات الفاعلة الأخرى. إلا أن التدخل الأجنبي غير الخاضع للمساءلة يُفرغ هذا التوازن من مضمونه اليوم، سواء من خلال تصرفات مختلف الممثلين السامين أو القضاة الأجانب في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

اسمحوا لي أن أبدأ من حيث بدأ دايتون: بسيادة القانون. إن المرفق 10 واضح في اشتراط موافقة مجلس الأمن على الممثل السامي. ولم يحدث ذلك في حالة السيد شमित. فقد اختاره مجلس تنفيذ اتفاق السلام الذي نصّب نفسه - وهو تجمع غير رسمي لا أساس له في ميثاق الأمم المتحدة، ولا توجد معاهدة أو سند قانوني ولا سلطة لتجاوز هذه الهيئة. وهو يتصرف بناءً على ما يُسمى بسلطات بون التي لم تُدَوّن في أي صك دولي ملزم قانوناً.

ويزعم البعض أنه نظراً لأن مجلس تنفيذ اتفاق السلام أبلغ المجلس باختياره، فقد أصبح التصديق على التعيين غير ضروري. ولكن لو كان تصويت المجلس غير ضروري، لما كان الملحق 10 قد نص على ذلك. كما أن الملحق 10 واضح بشأن ولاية الممثل السامي. فلم يخوّل اتفاق دايتون الممثل السامي سلطة التشريع أو تعليق الدساتير أو تجريم المسؤولين المنتخبين والأحزاب السياسية أو الحكم بالمراسيم.

غير أن ذلك بالضبط هو ما فعله السيد كريستيان شميت وبعض أسلافه مرات عديدة على مدار الثلاثين عامًا الماضية.

وهنا يكمن جوهر الأزمة المستمرة في البوسنة والتي نشهد ذروتها اليوم. وكل ما يترتب على تلك المخالفة - عدم وجود تصديق مجلس الأمن والإملاءات غير المشروعة التي تتجاوز الولاية المنصوص عليها في المرفق 10 - يشوبه نفس العيب. ولا يمكن لأي نظام قانوني - محلي أو دولي - أن يستمر إذا كان مفسرو القواعد يستثنون أنفسهم من القواعد.

واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بعض المراسيم العديدة التي أصدرها السيد شميت بشكل غير قانوني منذ وصوله إلى البوسنة والهرسك.

أولاً، لقد علق دستور اتحاد البوسنة والهرسك من جانب واحد لفرض الحكومة التي يفضلها، متجاهلاً نتائج الانتخابات. ولا علاقة لذلك بجمهورية صربسكا أو ميلوراد دوديك الذي ذُكر في هذا الصدد. وثانياً، لقد عدّل قانون الانتخابات، متجاوزاً بذلك الإجراءات البرلمانية الديمقراطية. وذلك أيضاً لا علاقة له بجمهورية صربسكا، ولم يكن نتيجة استفزاز من جانب جمهورية صربسكا. وثالثاً، لقد مدد ولاية اللجنة المركزية للانتخابات دون موافقة تشريعية. ورابعاً، لقد عدّل قانون العقوبات لتجريم عدم الامتثال لمراسيمه - وهي خطوة استهدفت، في المقام الأول، إقصاء رئيس جمهورية صربسكا المنتخب ديمقراطياً عن الحياة السياسية لوفائه بواجباته الدستورية في التوقيع على القوانين التي أقرتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، ولكنها استهدفت أيضاً تخويف أي مسؤول معارض يجرؤ على تحدي حكمه غير الشرعي. وخامساً، لقد قطع التمويل العام عن الأحزاب السياسية المنتخبة ديمقراطياً في جمهورية صربسكا، ملغياً بذلك صوت الغالبية العظمى من ناخبها وإرادتهم السياسية.

وما حدث ليس تطبيقاً لاتفاق دايتون ولا للديمقراطية - وبالتأكيد ليس سيادة القانون. إنه ديكتاتورية وحكومة تحكم بالمراسيم ولا تخضع لرقابة المحاكم ولا يمكن الطعن في قراراتها. وما بدأ كمجرد تجاوزات قد ترسّخ الآن ليتحوّل إلى نظام قمعي. وجرى تبرير كل إجراء بدواعي الأداء الوظيفي. غير أنه لم ينتج عن ذلك أن أصبحت البوسنة أكثر تماسكاً؛ إنها دولة تعاني من استقطاب شديد ولا يمكنها أن تتجو من ذلك ومن مدى التدخل الأجنبي.

وعندما تحتج جمهورية صربسكا على هذه الانتهاكات، نوصف ظلماً بأننا انفصاليون. غير أن المطالبة بالالتزام بالمعاهدات الدولية ليست نزعة انفصالية. وخلافاً لبعض الروايات، فإن جمهورية صربسكا لا تقوض اتفاق دايتون - بل تتمسك به. وليس الهدف من مطالبتنا تفكيك البوسنة والهرسك، بل استعادة الشرعية والتوازن المنصوص عليهما أصلاً في إطار دايتون. ولهذا السبب، سنت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تشريعات للدفاع عن حقوقها في إطار اتفاق دايتون. وهذه التدابير ليست استفزازات؛ إنها استجابات مشروعة للتصدي للانتهاكات المستمرة للقانون الدولي.

إن الأزمة الحالية ليست من صنع جمهورية صربسكا ولا تصب في مصلحتها. لقد تسبب فيها السيد شميت باستخدامه الأكثر توسعاً والأشد استبداداً للسلطة، مما أثقل كاهل البلد بسلسلة من الإملاءات غير

القانونية. وبالتالي، فإن إدانة تصرفات جمهورية صربسكا دون التطرق أولاً إلى تدخلات السيد شमित غير القانونية ليس أمراً مضللاً فحسب، بل إنه منحاز على نحو خطير.

وأود أن أعلن موقفنا بوضوح: إننا لا نزال ملتزمين التزاماً كاملاً بسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، كما حددها اتفاق دايتون.

أما فيما يتعلق بولاية الممثل السامي، فإننا نسعى إلى إعادتها إلى أساسها القانوني، وهو المرفق 10، وإلى التحضير لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ونرفض المراسيم الأحادية الجانب التي تعيد صياغة المعاهدة أو تجرم النقاش أو تضطهد المعارضين السياسيين، من خلال استخدام النظام القضائي كسلاح، أو التي تميز بين الأحزاب السياسية أو تعلق إرادة الناخبين. وإعادة ترتيب الهياكل القانونية في البوسنة هي الخطوة المنطقية التالية إذا كنا نريد منع التصعيد أو حدوث أزمات متتالية مستقبلاً.

لذلك، أدعو المجلس بكل احترام إلى اتخاذ بعض الخطوات الفورية. أولاً، يجب أن يحدد موعداً لإجراء تصويت رسمي على تثبيت السيد شमित. وإذا لم يتمكن من اجتياز التصويت، فلتبحثوا عن مرشح يمكنه ذلك ويجري تعيينه وفقاً للملحق 10 من اتفاق دايتون. وثانياً، يجب أن يأمر بإجراء استعراض قانوني مستقل، تحت رعاية مجلس الأمن، لمدى توافق ما تُسمى بسلطات بون مع المرفق 10 وميثاق الأمم المتحدة. وثالثاً، يجب على المجلس أن يشجع جميع أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك على الدخول في حوار يهدف إلى منع حدوث مزيد من الأزمات وتنشيط هياكل حوكمة تعمل بكفاءة. ونحن على استعداد للمشاركة البناءة وبشفافية وحسن نية.

لقد أنهى اتفاق دايتون حرباً مدمرة ووضع الأساس لنظامنا الدستوري. وهو يستحق الاحترام، وليس التلاعب به وخرق إجراءاته. فلنتأكد معاً من أن مستقبل البوسنة لا يُكتب بالمراسيم بل بالقوانين.

أعلم أن البعض هنا لديهم اعتراضات على حضوري هنا. ولذلك، وفي ملاحظة منفصلة ولكنها بالغة الأهمية، أريد أن أوضح مسألة واحدة. بصفتي عضواً في رئاسة البوسنة والهرسك، فقد اضطررتُ إلى التعامل مباشرة مع بعثات المجلس بسبب العرقلة التي تفرضها وزارة خارجية البوسنة والهرسك، والتي تقيد مراسلاتي الدبلوماسية بشكل انتقائي، بينما تمنح إمكانية الوصول غير المقيد لزميلي البوسني المسلم. ويمتد هذا التحيز حتى إلى البعثة الدائمة للبوسنة لدى الأمم المتحدة.

وتُظهر هذه التصرفات حقيقة الدولة التي يُطلب منا القبول بها - نظام يعاني من مركزية السلطة ويجري فيه تجاهل الحقوق الدستورية، بل ويجري حتى التلاعب بالقدرة الأساسية على التواصل لأغراض سياسية.

وسأظل رهن إشارة المجلس للإجابة عن أي أسئلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة تسغيانوفيتش على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينديس.

السيد لامبرينيديس (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الحارة على تولي اليونان رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

وأود أن أبدأ بآخر التطورات.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق الشديد إزاء التشريعات والمبادرات في كيان جمهورية صربسكا التي تتعارض مع مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الخطاب الانفصالي والتشكيك في النظام الدستوري للبلد. ويجب احترام السيادة والسلامة الإقليمية والنظام الدستوري، بما في ذلك قرارات المحكمة الدستورية والشخصية القانونية الدولية للبوسنة والهرسك. وأي عمل ضد هذه المبادئ سيؤدي إلى عواقب وخيمة.

لا تزال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك تؤدي دوراً رئيسياً في دعم السلطات في البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة لجميع المواطنين.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أهمية استمرار التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية ويعرب مرة أخرى عن دعمه لمهمة الممثل السامي ومكتبه من أجل تنفيذ خطة 2+5.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القاطع بمنظور البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالانضمام للاتحاد الأوروبي بوصفها بلداً واحداً وموحداً وذا سيادة. يحث الاتحاد الأوروبي جميع الجهات السياسية الفاعلة على تجديد تركيز البلد على التقدم على مسار الاتحاد الأوروبي، واتخاذ إجراءات حازمة لتنفيذ الإصلاحات اللازمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد تشوريتش هرفاتنيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأهنئ فرنسا على رئاستها الناجحة في نيسان/أبريل وأتمنى لليونان كل التوفيق في الشهر المقبل.

فيما يتعلق بالتقرير السابع والستين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر S/2025/272)، فإننا نشاطره تماماً القلق إزاء الأزمة السياسية الحالية في البوسنة والهرسك. وتدعو جمهورية كرواتيا جميع الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك إلى احترام النظام الدستوري للبلد وسيادته والتمسك بمبادئ المساواة وعدم التمييز بين الشعوب المؤسسة وغيرها. ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على الامتناع عن الخطابات والأفعال المثيرة للانقسام والانخراط في حوار وتعاون بناءً من أجل ضمان الأداء الوظيفي الكامل لمؤسسات البلد. يستدعي الوضع الحالي مشاركة دبلوماسية قوية ومسؤولة لمنع التصعيد والمساعدة في تجاوز الأزمة السياسية. إلا أن المسؤولية تقع في نهاية المطاف على عاتق الجهات السياسية المحلية الفاعلة ومؤسسات الدولة نفسها لتولي زمام الأمور بشكل تدريجي وكامل في البوسنة والهرسك. وهذا ليس ضرورياً فحسب، بل هو أيضاً شرط مسبق رئيسي لمستقبل البلد كعضو في الاتحاد الأوروبي.

ونقدّر العمل الذي قام به الممثل السامي شमित وإنجازاته في تنفيذ ولايته. مع ذلك، وبالإشارة إلى تقريره السابع والستين على وجه التحديد، نود أن نضيف أنه كان من المفيد أن يكون أكثر توازناً في معالجة سلوك جميع الجهات السياسية الفاعلة، وخاصة تلك الإجراءات التي تستهدف الوضع السياسي للكروات،

باعتبارهم الأكثر تمثيلاً وضعفاً بين الشعوب المؤسسة الثلاثة. وفي هذا السياق، يجب أن نؤكد أن اتفاق دايتون للسلام والدستور كجزء لا يتجزأ منه لا يزالان حجر الزاوية للنظام الدستوري والاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك. بيد أن فعالية هذا النظام تعتمد على عدالة ومصادقية آلياته الديمقراطية. ولهذا السبب يجب التعامل مع الإصلاح الانتخابي كأولوية سياسية قصوى. ولن تتمكن البوسنة والهرسك من تحقيق استقرار سياسي دائم إلا من خلال إصلاح حقيقي يقضي على عدم المساواة بين الشعوب المؤسسة لها ويعالج التمييز المنهجي في العملية الانتخابية. إن الإصلاح الانتخابي ليس مسألة هامشية - بل هو حجر الزاوية في أي ديمقراطية عادلة ومستقرة وفي أي تسوية وطنية دائمة.

أخيراً، نشي على البوسنة والهرسك للتقدم الكبير الذي أحرزته في طريقها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. يقدم الاتحاد الأوروبي أفضل إطار عمل للسلام والتنمية والازدهار. وندعم البوسنة والهرسك دعماً كاملاً في هذا المسار، ونأمل أن نرى التكامل الأوروبي يعود إلى صدارة جدول الأعمال السياسي، حيث إنه يعود بالنفع على جميع مواطني البوسنة والهرسك والشعوب الثلاثة المؤسسة لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد إيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأن أتمنى لكم كل النجاح في أداء مهامكم.

إن لصربيا مصلحة استراتيجية في الحفاظ على استقرار البوسنة والهرسك. وأي حالة من عدم الاستقرار - ناهيك عن النزاع - سيكون لها تأثير مدمر غير مباشر، مما سيؤدي إلى وقف التنمية الاقتصادية وتعطيل الإصلاحات التي تشد الحاجة إليها وخلق موجة أخرى من الفوضى. ولهذه الأسباب تحديداً تستثمر صربيا في استقرار البوسنة والهرسك. وضع اتفاق دايتون نهاية للحرب وضمن السلام والأمن لثلاثين عاماً. وقد تم ذلك من خلال الهيكل الدستوري المنصوص عليه في المرفق 10 من الاتفاق. وبالتالي، فإن الحفاظ على الاستقرار يتطلب الاحترام الكامل للآليات الدستورية التي يقوم عليها الاتفاق.

إن واقع البوسنة والهرسك هو أنه مجتمع متعدد الأعراق. ويتذكر البلد أياماً من الفرح والمآسي على حد سواء بسبب ذلك. ومن أجل الحفاظ على هذا التنوع كقوة يجب احترامه على هذا النحو. وإذا كنا نسعى إلى أن تؤدي البوسنة والهرسك مهامها، فيجب أن نحترم ما تم تحقيقه واختباره بالفعل - هيكل قائم على كيانين وثلاثة شعوب مؤسسة. ويجب أن يشعر الجميع بالأمان داخل الدولة المشتركة. وينبغي ألا يُترك أي شخص في البوسنة والهرسك عرضة للخطر من الناحية الدستورية. ولا يمكن لدولة أن تؤدي وظائفها على وجه جيد إن لم يكن ذلك هو الحال. إن احترام الحقوق والصلاحيات الدستورية أمر ضروري.

وفي البيئة المعقدة للبوسنة والهرسك، لا يمكن للفوز بغالبية الأصوات العرقية أو فرض القرارات من الخارج أن يوفر حلاً مستداماً. إن مثل هذه الإجراءات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى انتهاك الحقوق المحددة دستورياً للشعوب المؤسسة وصلاحيات الكيانين، وهو أمر غير مقبول قانونياً ولا مفيد سياسياً. لذلك لم تكن المشاكل التي تعاني منها البوسنة والهرسك ناجمة عن اتفاق دايتون بل عن محاولات مستترة أو علنية لتقويضه. وما نفهمه أن جمهورية صربسكا - كما جاء في تقرير حكومتها أيضاً - لا تدعو إلى الانفصال

بل إلى الحفاظ على اتفاق دايتون وحماية الصلاحيات الممنوحة لها دستورياً. وترى صربيا، بصفتها إحدى الدول الموقعة على اتفاق دايتون، أن هذا الادعاء صحيح ومبرر.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن للمرء أن يفلت من الانطباع بأن هنالك دوافع سياسية وراء الحكم الذي أصدرته محكمة البوسنة والهرسك ضد رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، وإصدار أوامر اعتقال للسيد دوديك والسيد فيشكوفيتش والسيد ستيفانديتش بتهمة انتهاك النظام الدستوري للبوسنة والهرسك. إن قرار الإنتربول بعدم اتخاذ إجراء بشأن الطلب الذي تقدمت به محكمة البوسنة والهرسك لإصدار مذكرة توقيف دولية بحق السيد دوديك يؤكد الحجة القائلة بأن الإجراءات ضد رئيس جمهورية صربسكا ذات دوافع سياسية ولا تستند إلى مبادئ العدالة الجنائية النزيهة. وترى صربيا أيضاً أن فرض قرارات الممثل السامي لا يتماشى مع الولاية المنصوص عليها في المرفق 10 من اتفاق دايتون أو مع مبادئ الديمقراطية العالمية. ومما يتنافى مع هذه المبادئ أيضاً محاولة إقصاء ممثلي جمهورية صربسكا المنتخبين ديمقراطياً من الحياة السياسية في البوسنة والهرسك عن طريق إساءة استخدام السلطات القضائية لأغراض سياسية.

وأجد لزاماً عليّ أن أشير إلى أن الاتهامات الخطيرة ضد صربيا لا تزال تصدر عن الممثلين السياسيين البشناق. تشير هذه الادعاءات، التي هي جزء من الروايات الداخلية والخطاب الدبلوماسي الصادر من أوساط سراييفو السياسية، إلى وجود نوايا خفية لتفكيك البوسنة والهرسك. ونرفض هذه الادعاءات رفضاً قاطعاً. ومرة أخرى، سوف ننأى بنفسنا عن رواية مضادة مفادها أن أوساط سراييفو السياسية تسعى إلى تفكيك البوسنة والهرسك كدولة مكونة من كيانيين وثلاثة شعوب مؤسسة. وسواء جاءت تلك المحاولات من أحزاب البشناق العرقية أو ما يسمى بالأحزاب المدنية التي تستمد الدعم بشكل أساسي من المجموعة العرقية نفسها، فإن الهدف الأساسي يبقى ذاته. إلا أننا نعتقد أن الجهود المبذولة لإزالة الضوابط والموازن الداخلية - حتى بافتراض حسن النوايا - يجب ألا يُحكم عليها من خلال النية بل من خلال العواقب المزعزعة للاستقرار التي قد تنتج عنها.

في الختام، أود أن أشدد على أن الأولوية القصوى، في ظل المناخ المتوتر الحالي في البوسنة والهرسك - داخلياً وخارجياً على حد سواء - يجب أن تكون الحفاظ على السلام والاستقرار قبل كل شيء. ولا ينبغي إعفاء أي طرف من مسؤولياته في هذا الصدد.

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن صربيا ستواصل المساهمة في السلام والاستقرار الإقليميين بأفضل ما لديها من قدرات.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.